العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي: الدور المعدل لحجم الشركة والروابط السياسية

دراسة اختبارية على الشركات غير المالية المساهمة المصرية

إعداد

د. السيد حسن سالم بـــلال

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق

sbelal362005@gmail.com

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السابع والأربعون ـ العدد الثاني أبريل 2025

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي: الدور المعدل لحجم الشركة والروابط السياسية
دراسة اختبارية على الشركات غير المالية المساهمة المصرية

ملخـــص

استهدفت هذه الدراسة استكشاف العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي. بالإضافة إلى اختبار تأثير كل من حجم الشركة، والروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على هذه العلاقة. واعتمدت الدراسة على بيانات عينة من (82) شركة غير مالية مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من (2016- 2021) بإجمالي مشاهدات بلغ (488) شركة- سنة. وتم استخدام برنامج (STATA) في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين استراتيجية ريادة التكلفة وممارسات التجنب الضريبي، بما يعني زيادة ممارسات التجنب الضريبي في الشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة. كما **توصلت نتائج الدراسة** إلى أن حجم الشركة له تأثير معدل على العلاقة بين استراتيجية تمييز المنتجات وممارسات التجنب الضريبي، حيث يتفاعل مع استراتيجية تمييز المنتجات للتأثيرعكسياً على ممارسات التجنب الضريبي، **وأظهرت النتائج** أيضاً وجود تأثير معدل للروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين استراتيجية تمييز المنتجات وممارسات التجنب الضريبي، حيث تتفاعل نسبة الملكية الحكومية مع استراتيجية تمييز المنتجات للتأثير طردياً على ممارسات التجنب الضريبي.

واستناداً إلى ذلك توصي الدراسة بتوجيه الشركات لتعزيز استراتيجياتها التنافسية، بالإضافة إلى ضرورة إدراك المستثمرين والمحللين الماليين لأهمية الاستراتيجية التنافسية للشركة لما لها من تأثيرعلى قرارات وتقديرات المحللين الماليين بشأن قدرة الشركة على الابتكار والتطوير في المستقبل.

وتسهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي من خلال تقديمها لأدلة عملية من البيئة المصرية كأحد الاقتصادات الناشئة حول العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، مما يُسهم في تفسير الجدل المثار بشأنها.

الكلمات الدالة: *استراتيجية ريادة التكلفة، استراتيجية تمييز المنتجات، ممارسات التجنب الضريبي، حجم الشركة، الروابط السياسية.*

مقدمة ومشكلة البحث

تقوم الإدارة بالقيام بأنشطة تحقق أرباحاً سريعة متجاهلة تأثيرها السلبى على المدى الطويل، يحدث ذلك نتيجة إنفصال الملكية عن الإدارة فى وقت تتعارض فيه مصالح الإدارة مع مصالح المالك المختلفة، مخلفة ورائها ما عرف بتكلفة الوكالة Agency Cost التى يتكبدها المالك من جراء إطلاق يد الإدارة فى تسيير شئون الشركة بوصفها وكيلة عنهم. ومن الأنشطة التى قد تقدم الإدارة بالقيام بها من أجل تعظيم منفعة الإدارة فى الأجل القصير متجاهلة آثارها فى المدى القصير والطويل على تحقيق الأهداف التى يأملها المالك أن تقوم الإدارة بممارسة أنشطة التجنب الضريبي (Nengzih, 2018).

وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب تعد أحد أكبر مصادر الدخل لأي بلد، لذا تحظى الضرائب بتقدير كبير من قبل الحكومة، وتتميز الضريبة بأنها مساهمة إلزامية للمجتمع، حيث أن الشركات أحد الأطراف الملتزمين بدفع الضرائب كنسبة من صافي الربح الخاضع للضريبة. ومع ذلك، يفترض العديد من دافعي الضرائب أن دفع الضرائب يشكل عبئاً، لذلك يميل البعض إلى تجنب دفع الضرائب عندما تسنح الفرصة لذلك (Sadjiarto et al., 2020: 238).

وقبل البدء في أي عمل تجاري، تحتاج الشركة إلى استراتيجية أعمال يتم وضعها عادة من قبل المديرين، حيث تؤثر استراتيجية الأعمال على جميع أنشطة الشركة (Arieftiara et al., 2015). حيث يمكن لاستراتيجيات الأعمال أن تجعل العمليات التجارية أكثر فعالية، وتجعل الشركة أكثر تفوقاً من منافسيها. وفي استراتيجية الأعمال، لا يتم التركيز على توسيع السوق، وإطلاق منتجات جديدة فقط، أيضاً يتم القيام بمجموعة متنوعة من الإجراءات للبقاء في السوق، أحد تلك الإجراءات التي يتم اتخاذها غالبًا هو زيادة الإيرادات أو تقليل المصروفات، بما في ذلك الأعباء الضريبية (Sadjiarto et al., 2020: 239). ووفقاً لـ (Dhamara and Violita 2018) ولتخفيض مبلغ الضرائب المدفوعة، تميل الشركات إلى تخفيض دخلها قبل الضريبة من خلال ممارسات التجنب الضريبي المختلفة.

توجد عدة تصنيفات لاستراتيجية الأعمال تصف كيف تتنافس الشركة في مجال عملها. ويعتبر تصنيف Porter (1980) من أشهر التصنيفات البارزة، والذي يصف استراتيجية الأعمال من حيث تمييز المنتجات وريادة التكلفة. وقد أشارت دراسة (عيسى، 2023) إلى أن تصنيف Porter (1980) لاستراتيجيات الأعمال يتوافق إلى حد كبير مع المنهجية التي قدمها Miles and Snow's (1978, 2003) ، حيث قدم Miles and Snow's (1978, 2003) إطاراً نظرياً يتسق مع استراتيجية عمل الشركة التي قد تؤثرعلى ممارسات التجنب الضريبي الخاصة بها. حيث يتبع

المدافعون Defender استراتيجية ريادة التكلفة Cost Leadership Strategy ، ويقللون من تعرضهم للمخاطرة وعدم التأكد، ويسعون جاهدين للحفاظ على الاستقرار التنظيمي والتشغيلي، ولا يسعون إلى اغتنام فرص جديدة. على النقيض من ذلك، يتبع المنقبون Prospector استراتيجية الابتكار والتي تقوم على تمييز المنتجات Product Differentiation، ويميلون للمخاطرة وعدم التأكد، ويخضعون للتغيير المستمر، ويسعون بقوة إلى اغتنام فرص جديدة من خلال الدخول في أسواق المنتجات الجديدة (Higgins et al., 2015: 674). وعلى نحو مماثل أشار (أبوالعز، 2021: 400- 402) أن هناك استراتيجيتان للمنافسة تنحاز الشركات إلى واحدة منهما: تتمثل الأولى في استراتيجية تمييزالمنتجات Product Differentiation وفيها تسعى الشركات إلى تجنب المنافسة من خلال تمييز منتجاتها عن غيرها، وخلق زاوية تتميز بها وتوفر نوع من الحماية والقوة السوقية لمنتجاتها. بينما تتمثل الثانية في استراتيجية ريادة التكلفة Cost Leadership وفيها تبني الشركة مركزها السوقي من خلال الاستحواذ على ميزة تكاليفية تمكنها من خفض أسعارها بهدف تعظيم حجم مبيعاتها

وحول العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي، فإن اتجاه ودرجة قوة هذه العلاقة يعتمد على كيفية تأثير الخصائص الرئيسية لكلا نوعي الاستراتيجية التنافسية تمييز المنتجات (المنقبين)، وريادة التكلفة (المدافعين) على ممارسات التجنب الضريبي. فمن حيث الاستراتيجية الأساسية، يتبع المدافعون استراتيجية تخفيض التكاليف، في حين يتنافس المنقبون على أساس الابتكار وتوليد منتجات جديدة وإيجاد أسواق جديدة. ومن حيث الفرص، يتمتع المنقبون بفرص ممارسات التجنب الضريبي الناشئة عن تركيزهم على دخول أسواق جغرافية ومنتجات جديدة والاستجابة للتغيير المستمر. وعليه يتجنب المنقبون مزيداً من الضرائب من المدافعين وبطريقة أكثر تعسف. ومن حيث المخاطرة وعدم التأكد، يميل المدافعون إلى تجنب المخاطر وعدم التأكد المرتبطين باتخاذ مواقف ضريبية تعسفية. وعلى النقيض من ذلك، يفضل المنقبون المخاطرة، وعليه يمكن توقع انخراط المنقبين في تجنب ضريبي أكثر تعسفاً من المدافعين (Higgins et al., 2015).

وقد تناولت دراسات سابقة أهم العوامل التي قد تؤثر على ممارسات التجنب الضريبي، ركزت معظم تلك الدراسات على مستوى خصائص الشركة مثل الحجم، وكثافة رأس المال، وحجم العمليات الأجنبية، والرفع المالي، ونفقات البحث والتطوير (Dyreng et al., 2010). وفي البيئة العربية ومن بينها مصر تناولت دراسات سابقة محددات التجنب الضريبي للشركات، حيث اهتمت دراسة عيسى (2015) بحوكمة الشركات كمحدد لممارسات التجنب الضريبي، وأشارت إلى

انخفاض ممارسات التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية، بينما تزداد ممارسات التجنب الضريبي بشكل جوهري لدى الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، أيضاً تزداد ممارسات التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية. كما أوضحت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوي التجنب الضريبي. بينما أشارت دراسة أبو سالم (2020) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي، أما دراسة أبو زيد (2020) فقد أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين المراجعة المشتركة وممارسات التجنب الضريبي.

كما أشارت دراسة موسى (2020) إلى وجود تأثير موجب معنوي للتحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي. كما توصلت دراسة النجار (2020) إلى وجود أثر معنوي سالب لجودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي. بينما توصلت دراسة الإسداوي وسليم (2021) إلى وجود أثر سالب لكل من حجم مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية على التجنب الضريبي، عدم وجود أثر لاستقلالية مجلس الإدارة وتركز الملكية على التجنب الضريبى. أما دراسة عرفات (2022) فقد توصلت إلى عدم معنوية تأثير خصائص المراجعة الخارجية على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركة. في حين أشارت دراسة الجيوشي وأبو العينين (2022) إلى عدم وجود معنوية لتأثير جودة الرقابة الداخلية على ممارسات التجنب الضريبي التعسفي. بينما أشارت دراسة زلط وحشاد (2023) إلى وجود تأثير موجب معنوي لاستراتيجية أنماط النمو وتقلبات العاملين على ممارسات التجنب الضريبي، وتأثير سالب معنوي لاستراتيجية الكفاءة التشغيلية والإنتاجية على ممارسات التجنب الضريبي، بينما لا يوجد تأثير معنوي لاستراتيجية الجهود التسويقية واستراتيجية الكفاءة التكنولوجية لأصول الشركة على ممارسات التجنب الضريبي. أما دراسة (عبدالحليم وآخرون، 2023) فقد أشارت إلى وجود تأثير سالب معنوي لتغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي، يختلف هذا التأثير باختلاف جودة المراجعة وحجم الشركة.

ويستخلص الباحث مما سبق وجود ندرة نسبية في البيئة العربية ومن بينها مصر حول العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي. وباستقراء نتائج الأدبيات السابقة التي تناولت تلك العلاقة تبين للباحث تضارب نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي، حيث يمكن تقسيم نتائج الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات، أشارت نتائج المجموعة الأولى إلى وجود علاقة موجبة بين تبني استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) وممارسات التجنب

الضريبي، بينما توجد علاقة سالبة بين تبني استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) وممارسات التجنب الضريبي (على سبيل المثال: Husnain et al., 2021; Zhang et al., 2022; Nurlis, 2023; Hamdiah et al., 2024) بينما أشارت نتائج المجموعة الثانية إلى وجود علاقة سالبة بين تبني استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) وممارسات التجنب الضريبي، بينما توجد علاقة موجبة بين تبني استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) وممارسات التجنب الضريبي (على سبيل المثال: Wisesa et al., 2023).

أما المجموعة الثالثة من الدراسات فقد أشارت إلى عدم وجود علاقة بين استراتيجية (تمييز المنتجات أو ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي (على سبيل المثال: Cahyaningrum & Septiani & Nugraha., 2022; Puspitosari, 2024).

في ضوء تضارب نتائج العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي، وأن هذا التضارب يدعمه مبررات منطقية تساند كلا الاتجاهين الموجب والسالب للعلاقة، إلى جانب تباين نتائج الدراسات التى أجريت في بيئات مختلفة، وبحثت مدى تواجد هذه العلاقة من عدمه، مما يثير سؤال بحثي يتعلق: بما إذا كان هناك دور لمتغيرات معدلة يمكنها تفسير التضارب المحيط بنتائج العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي؟

لذا سوف يركز البحث الحالي على متغيرين معدلين، يتمثل المتغير الأول في حجم الشركة، بينما يتمثل المتغير الثاني في الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية، فمن ناحية توجد أدلة علمية على تواجد تأثير لهذين المتغيرين على ممارسات التجنب الضريبي، من واقع دراسات سابقة، ومن ناحية أخرى فمن المنتظرأن يوفر المتغيرين المعدلين رؤى واضحة حول أثر حجم الشركة والروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على ترجيح أي من وجهتي النظر المتعارضتين حول العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي. ومن هنا تثار الأسئلة الآتية:

1) ما هي العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي؟
2) ما هو أثر حجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي؟
3) ما هو أثر الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي؟

هدف البحث

فى ضوء مشكلة البحث، تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1) دراسة واختبار العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي.

2) دراسة واختبارأثر حجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي.
3) دراسة واختبارأثرالروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل واعتبارات لعل من أهمها ما يلي:

- أن تقييم علاقة استراتيجية الأعمال بممارسات التجنب الضريبي سوف يوفر مساهمات ضرورية للأطراف المختلفة في الأسواق الناشئة. لذا جاءت هذه الدراسة استجابة لأدبيات سابقة (مثل: Higgins et al., 2015) لمزيد من البحث لسد الفجوة بين المحاسبة الضريبية والإدارية.
- تحتل الضرائب مكانة هامة في القرارات الاستراتيجية للشركات، لذلك تفكر الشركات في اعتماد أسلوب ديناميكي ونشط للتخطيط الضريبي. لذا يعد هذا البحث مهمًا للمساعدة في فهم أفضل للعوامل التي تؤثر على ميل الشركات للانخراط في ممارسات التجنب الضريبي. وهو أمر هام للأجهزة التشريعية الضريبية يمكنها من سد جوانب الضعف في القانون الضريبي.
- ندرة الدراسات السابقة في البيئة العربية ومن بينها جمهورية مصر العربية والتي تناولت علاقة الاسترتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي، وأثر حجم الشركة والروابط السياسية كمتغيرات منظمة لتلك العلاقة. ويأمل الباحث أن يقدم البحث الحالي مساهمة للأدبيات السابقة.
- **للنتائج المتوقعة مضامين هامة للأطراف التالية**: الجهات الرقابية والإشرافية بما فيهم الأجهزة التشريعية الضريبية. الباحثون: من المتوقع أن تفتح نتائج هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لدراسة وتحليل أسباب النتائج ومحاولة تفسيرها من خلال دراسات أخرى باستخدام منهجيات ومقاييس مختلفة لمتغيرات الدراسة أو بإضافة متغيرات أخرى.

حدود البحث

سوف يواجه البحث الحالى القيود أو الحدود التالية:

يقتصر تطبيق البحث الحالى على الشركات غير المالية المساهمة المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية ، حيث سيتم استبعاد الشركات التي تنتمى إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك من عينة البحث الحالي، نظراً لاختلاف طبيعة عملها وسياساتها التمويلية عن مثيلاتها فى الشركات غير المالية، فضلاً عن طبيعة تقاريرها المالية والتى تجعل من تقدير قيم بعض المتغيرات

الخاصة بالبحث الحالي أمراً صعباً. سيتم التركيز على دراسة واختبار العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات- ريادة التكلفة) على ممارسات التجنب الضريبي.

خطة البحث

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة عن تساؤلاته البحثية ، فقد تم استكمال البحث على النحو التالي: يعرض القسم الأول: التأصيل النظري لمتغيرات البحث، بينما يتناول القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضيات البحث. أما في القسمين الثالث والرابع يتم تصميم البحث وتحليل نتائج البحث واختبار فرضياته. ويعرض القسم الخامس خلاصة البحث والدراسات المستقبلية.

بعد أن تناول الباحث مقدمة ومشكلة البحث، هدف البحث، أهمية البحث، حدود البحث، خطة البحث، سيتناول الباحث في القسم التالي عرض التأصيل النظري لمتغيرات البحث كلاً على حدة وتوضيح العلاقة بينهم .

القسم الأول

التأصيل النظري لمتغيرات البحث

يهدف هذا القسم إلى عرض خلفية نظرية حول متغيرات البحث، حيث سيتم عرض خلفية نظرية حول ممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي، والاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) المفهوم والقياس والمردود، ثم العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي، وسيتناول الباحث هذا القسم على النحو التالي:

1.1. ممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي: المفهوم والنظريات المفسرة والمقاييس والمحددات والإنعكاسات المحاسبية

1.1.1. مفهوم التجنب الضريبي والنظريات المفسره

أشارت دراسة (Armstrong et al., 2015) إلى أن التجنب الضريبي أحد السياسات الاستثمارية المتاحة للشركة ذات المخاطر المرتفعة، حيث يمكن أن تتعرض الشركة لمخاطر عند مخالفتها للقوانين الضريبية بزيادة الالتزامات والغرامات الضريبية وخسارة سمعة الشركة. بينما أشارت دراسة (Hansen, 2015) إلى أن التجنب الضريبي يكون في الحدود الضريبية القانونية والمشروعة، حيث يتم دون انتهاك لأحكام السلطات الضريبية، ولكنه سلوك غير أخلاقي يحدث من

خلال استغلال الثغرات بالقانون الضريبي، أما دراسة (park et al., 2016; Ha and Quyen, 2017) فقد ذهبت إلى أن التجنب الضريبي يتمثل في جميع الإجراءات القانونية المستخدمة لتقليل الالتزامات الضريبية المستحقة. كما عرفت دراسة (Egbunike et al., 2021) التجنب الضريبي بأنه يتمثل في الإستراتيجيات التي تضعها المنشأة لتقليل العبء الضريبي من خلال استغلال ضعف القوانين الضريبية، بهدف تعظيم ربحية الشركة بعد دفع الضرائب، كما عرفت دراسة (فهمي، 2022) التجنب الضريبي بأنه: "مجموعة من الأنشطة الضريبية التي تستخدمها المنشأة لتقليل التزاماتها الضريبية تبدأ بالتخطيط الضريبي دون الخروج عن نصوص القانون، وعند الخروج عن نصوص القانون فإنها تنتهي بالتهرب الضريبي".

ويختلف التجنب الضريبي Tax Avoidance عن التهرب الضريبي Tax Evasion، حيث يعتمد التجنب الضريبي على الاستراتيجيات التي تهدف إلى تخفيض، أو تأجيل، أو التخلص من الالتزامات الضريبية، أي أن التجنب الضريبي يحدث قبل تكوين الالتزامات الضريبية، ويتم الإفصاح عن كافة ممارساته، ويعتبر تصرف متعمد لتقليل الالتزامات الضريبية باستخدام طرق ووسائل قانونية أما التهرب الضريبي فإنه يحدث بعد تكوين الالتزام الضريبي (Oats and Tuck, 2019; Abbas et al., 2020; Mocanu et al., 2021). ويعتبر التهرب الضريبي صورة من صور الغش الضريبي فهو ممارسة غير مشروعة بهدف تخفيض العبء الضريبي الواقع على المنشأة، من خلال اخفاء أرباح محاسبية عن السلطات الضريبية، وكذلك الاعتراف بتكاليف غير حقيقية، وعدم الإفصاح عن الدخل الحقيقي للشركة، ويتم من خلال التلاعب بالسجلات والمستندات المحاسبية (المر، 2022).

وفي ضوء ما سبق يمكن ملاحظة أن ممارسات التجنب الضريبي تتمثل في وسائل قانونية تقوم بها الشركة من أجل تدنية التزاماتها الضريبية المستحقة، مستغلة بذلك نقاط الضعف الموجودة في قانون الضرائب، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الضريبية.

وهناك مجموعة من النظريات المفسرة للتجنب الضريبي حيث تفترض نظرية الوكالة Agency Theory إمكانية استخدام ممارسات التجنب الضريبي من جانب الإدارة لإخفاء ممارساتها الإنتهازية على حساب المساهمين (Zhang et al.,2016)، وتفترض نظرية الوكالة أيضاً أن الملاك يرغبون في مستويات تجنب ضريبي تختلف عن تلك المستويات التي ترغب بها الإدارة، لأن الملاك يرغبون إما في مستوى مرتفع من التجنب الضريبي وذلك لزيادة التدفقات النقدية بعد الضريبة، وبالتالي زيادة التوزيعات أو مستويات منخفضة من التجنب الضريبي وذلك لتخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة (Kovermann and velte, 2019). **وفيما يتعلق بنظرية الشرعية Legitimacy Theory يمكن القول أن** الضرائب تمثل مساهمة إلزامية

من الشركات لدعم المجتمع، لذلك فإن قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي سواء كان بهدف تعظيم ثروة الإدارة أو الملاك سيكون على حساب الدولة والمجتمع، مما يعتبر إخلال بصورتها وشرعيتها وقد يؤدي إلى فقدان شرعيتها بصورة تامة (الباز،2021). لذا من الضروري الحفاظ على شرعية الشركة من خلال عدم ممارسة التجنب الضريبي (Taufik and Novita, 2022).

بينما تشير نظرية التكلفة السياسية Political Cost Theory إلى أن الضرائب تعد عنصر من عناصر التكاليف السياسية التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم (Watts and Zimmerman, 1986) أي أن الشركات لا تمتلك القدرة على تقليل التزاماتها الضريبية، بسبب ارتفاع الرقابة الحكومية المباشرة عليها (Watts and Zimmerman, 1978). لذا تسعى الشركات كبيرة الحجم إلى الامتثال لقوانين الضرائب، عن طريق دفع الضرائب كما هو مطلوب. **على النقيض من ذلك تفترض نظرية القوة السياسية Political Power Theory** أن الشركات كبيرة الحجم، وخاصة تلك التي تكون رائدة في قطاعات اقتصادية مختلفة تتمتع بقوة، ونفوذ سياسي وخاصة عندما يكون أحد المؤسسين ذو روابط سياسية، فتكون أقل عرضة للمساءلة حال اكتشاف ممارستها للتجنب الضريبي، وبالتالي زيادة رغبة تلك الشركات في تخفيض التزاماتها الضريبية (Mocanu et al., 2021; Shen et al., 2021).

1.1.2. مقاييس التجنب الضريبي

اتفق الباحثون على وجود أكثر من مقياس للتجنب الضريبي، حيث يعتبر مقياس معدل الضريبة الفعلى (ETR) Effective Tax Rate الأكثراستخداماً في الدراسات السابقة، وذلك بسبب بساطة وسهولة حسابه ويعكس هذا المقياس معدل الضريبة الفعلي الذى تتحمله الشركات، وأي انخفاض في هذا المعدل يقابله ارتفاع في مستوى التجنب الضريبي. ويتم حسابه من خلال قسمة مصروف الضريبة فى الفترة الحالية على صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة في الفترة الحالية (Kasim & Saad, 2019). ويتميز هذا المقياس بقدرته العالية على اكتشاف كافة ممارسات التجنب الضريبي الدائمة والمؤقتة، فضلاً عن استراتيجيات تأخير أو تأجيل الضريبة وذلك لاستخدامه مصروف الضريبة عن الفترة الحالية. أما المقياس الثاني فهو معدل الضريبة الفعلي النقدي Cash Effective Tax Rate (Cash ETR) ويتم احتسابه من خلال قسمة مصروف الضريبة النقدي المدفوع في السنة الحالية على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة في الفترة الحالية (Al-Hadi et al., 2022). ويعاب على هذا المقياس عدم الاتساق بين البسط والمقام ففي حين يعكس البسط تكلفة جارية فإن المقام يعكس تكلفة تاريخية، كما يعكس هذا المقياس ممارسات التجنب الضريبي المؤقتة ولا يعكس ممارسات التجنب الضريبي الدائمة (مرقص،2022).

بينما يتعلق المقياس الثالث بمعدل الضريبة الفعلى وفقاً للمبادئ المحاسبية (GAAP ETR) Gaap Effective Tax Rate يتم احتسابه من خلال قسمة مصروف الضريبة الحالية مضافًا إليه أو مخصوماً منه مصروف الضرائب المؤجلة في الفترة الحالية على صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة فى الفترة الحالية (أبو سالم، 2020). ويستخدم هذا المقياس لاكتشاف الفروق الضريبية الدائمة، ويعاب عليه أنه لا يعكس الفروق الضريبية المؤقتة في الاعتبار، حيث يترتب على القيام بممارسات التجنب الضريبي انخفاض مصروف ضريبة الدخل عن الفترة الحالية وزيادة مصروف الضرائب المؤجلة. ويتمثل المقياس الرابع في **معدل الضريبة النقدى الفعلي طويل الأجل (Long Cash Long Cash Effective Tax Rate ETR)** ويتم احتسابه من خلال قسمة مصروف الضريبة النقدي لعدد من السنوات على اجمالي الدخل المحاسبي قبل الضريبة لعدد من السنوات، وذلك لتقليل التقلبات السنوية في الأرباح الخاضعة للضريبة وتخفيف الانحراف الناتج عن الفروق الزمنية (Khurana et al.، 2018)، ويعاب على هذا المقياس عدم التطابق بين البسط والمقام حيث أن البسط قيمة جارية بينما المقام قيمة تاريخية.

أما المقياس الخامس فيتمثل في **الفروق الضريبية الدفترية Book-Tax Difference (BTD)** والذي يقيس الفرق بين صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة والدخل المقدر الخاضع للضريبة وفقًا لمعدل الضريبة القانونى **Statutory Tax Rate"STR"** وذلك عن فترة معينة، وزيادة تلك الفروق الضريبية يدل على زيادة مستوى التجنب الضريبي لدى الشركة، ويتم حسابه من خلال قسمة الفرق بين صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة والدخل المقدر الخاضع للضريبة على إجمالي أصول الشركة (Kim & Im, 2017).

1.1.3. محددات التجنب الضريبي

أشارت نتائج دراسة (عيسى، 2015) إلى أن هيكل الملكية يعد محدداً جوهرياً لمستوى التجنب الضريبي؛ حيث يقل مستوي التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية، بينما يزداد مستوى التجنب الضريبي بشكل جوهري لدى الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، أيضاً يتزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية. كما أوضحت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوي التجنب الضريبي. أخيراً أوضحت النتائج انخفاض مستوي التجنب الضريبي لدى المنشآت التي تراجع بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big4. بينما أشارت دراسة (موسى، 2020) إلى وجود تأثير موجب معنوي للتحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي. ودراسة (النجار، 2020) إلى وجود علاقة أثر معنوي سالب

لجودة تقارير الاستدامة على ممارسات التجنب الضريبي. بينما أشارت دراسة (أبوسالم، 2020) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى التجنب الضريبي. في حين وجدت دراسة أبو زيد (2020) علاقة موجبة بين المراجعة المشتركة ومستوى التجنب الضريبي.

أما دراسة الإسداوي وسليم (2021) فقد أشارت إلى وجود أثر موجب لفترة بقاء المدير التنفيذي على التجنب الضريبي، وجود أثر سالب لكل من حجم مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية على التجنب الضريبي، عدم وجود أثر الاستقلالية مجلس الإدارة وتركز الملكية على التجنب الضريبى. أما دراسة الركايبي (2022) توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين تركز الملكية الحكومية وتركز الملكية الإدارية وتطبيق ممارسات التجنب الضريبي. وعلى العكس من ذلك يوجد تأثير معنوي سلبي لتركز الملكية العائلية وتركز الملكية المؤسسية وتركز الملكية الأجنبية على ممارسات التجنب الضريبي. بينما أشارت دراسة مرقص (2022) إلى وجود تأثير موجب للتخصص القطاعي لمكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي للشركات، وتأثير سالب لحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي للشركات. أما دراسة عرفات (2022) فقد أشارت إلى أن خصائص المراجعة الخارجية والمتمثلة في (مستوى التخصص الصناعي للمراجع، وفترة ارتباط المراجع بالشركة، ونوع مدخل المراجعة الخارجية المستخدم في عملية المراجعة) ليس لها أي تأثير معنوي في علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات المصرية. بينما توصلت دراسة الجيوشي وأبو العينين (2022) إلى وجود تأثير معنوي لمؤشر جودة الرقابة الداخلية على مستوى التجنب الضريبي المتعسف. في حين استهدفت دراسة (Ariff et al. 2023) اختبار العلاقة بين القيود المالية وممارسات التجنب الضريبي في ظل جائحة كورونا، وقد أظهرت النتائج أن الشركات المتعثرة مالياً تقل ممارسات التجنب الضريبي بها قبل وأثناء فترات كورونا، كما أن وباء كورونا يعزز العلاقة السالبة بين القيود المالية والتجنب الضريبي.

1.1.4 الانعكاسات المحاسبية للتجنب الضريبي

وفيما يتعلق بالإنعكاسات المحاسبية للتجنب الضريبي فإنه يمكن القول بأن سوق الأوراق المالية يتأثر بشكل كبير بالإفصاح عن استراتيجيات إدارة الضرائب، حيث تنخفض القيمة السوقية للشركة في حالة اكتشاف أي ممارسات غير قانونية لإدارة الضرائب (Hanlon & Slemrod, 2009) ويعتمد رد فعل سوق الأوراق المالية أيضاً على الأخبار المتعلقة بشرعية استراتيجيات تقليل الضرائب، حيث يتصرف سوق الأوراق المالية بشكل سلبي في حالة وجود أنباء عن التجنب

الضريبي (غيرالقانوني) ولكن لا يوجد رد فعل سلبي عندما تشارك الشركة في ممارسات تجنب الضرائب (القانونية) (Blaufus et al., 2019). وعن أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة توجد وجهتي نظر متميزتين بناءً على الأدبيات الموجودة لشرح تأثير التجنب الضريبي على قيمة الشركة. يوضح مفهوم توفير الضرائب أن قرارات التجنب الضريبي تقلل من المسؤولية الضريبية للشركة. ونتيجة لذلك، ترتفع الأرباح، مما يؤثر إيجاباً على قيمة الشركة (Bimo et al., 2019; Li et al., 2019). في حين يرى Park et al. (2016) أن ممارسات التجنب الضريبي قد تؤدي إلى تدهور قيمة الشركة.

وقد اقترح (Frank et al., 2009; Kubick and Lockhart, 2016) أن الفجوة المتزايدة بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل الدفتري قد تكون نتيجة لقرارات إدارة الأرباح وليس لقرارات تجنب الضرائب. حيث تتمثل إدارة الأرباح في التلاعب بالقوائم المالية للإبلاغ بشكل خاطئ عن الأرباح المرتفعة للشركة لتضليل المستثمرين والأطراف الأخرى ذات الصلة (Madan & Bhasin, 2016). ذكر (Balakrishnan et al., 2019; Susanto et al., 2019) أي أن تبني ممارسات التجنب الضريبي موجه بشكل أساسي نحو سلوك إدارة الأرباح. وحول تأثير التجنب الضريبي على شفافية الإفصاح فإن أنشطة تجنب الضرائب تزيد من تعقيدات معلومات القوائم المالية بسبب تبني ممارسات التجنب الضريبي، ومن ثم يزداد مستوى عدم تماثل المعلومات المفصح عنها تقوم الشركات بممارسات التجنب الضريبي (Balakrishnan et al., 2019). حيث تقاوم الشركات الإفصاح عن المزيد حول استراتيجياتها الضريبية لتجنب العقوبات في حالة اكتشاف أي ممارسة غير قانونية من قبل المراجعين.

وعلى غرار ما سبق فقد استهدفت أدبيات سابقة فى البيئة المصرية دراسة آثار ممارسات التجنب الضريبي، فقد تبين كذلك وجود علاقة موجبة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة (محمد وبغدادي، 2019). وأن ممارسات التجنب الضريبي تؤثر سلباً على عوائد الأسهم، وإيجاباً على مخاطر الشركة (يوسف، 2019). وجود تأثير سالب ومعنوي للتجنب الضريبي للشركات على تكلفة حقوق الملكية، وأن تكاليف الوكالة تعدل العلاقة بين التجنب الضريبي للشركات وتكلفة حقوق الملكية (حشاد، 2021). وجود تأثيراً سالباً لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (السيد، 2021). وعدم معنوية التفاعل بين ممارسات إدارة الأرباح وممارسات التجنب الضريبي والمسئولية الاجتماعية للشركات (محمدي وآخرون، 2022). عدم معنوية علاقة مقاييس التجنب الضريبي (معدل الضريبة النقدي الفعلي، ونسبة الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية) وقيمة الشركات (نسبة توبين كيو) (عرفات،

2022). وجود تأثير موجب ومعنوي لممارسات التجنب الضريبي على خطر انهيار أسعار الأسهم (طنطاوي، 2022). وجود علاقة سالبة معنوية بين التجنب الضريبي وتكلفة الديون (المر، 2022 ؛ خميس وعبدالباقي، 2022). وجود علاقة سالبة بين ممارسات التجنب الضريبي وتكلفة رأس المال (مرقص، 2022). بينما لا يوجد تأثير لممارسات التجنب الضريبى على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (محمد والقزاز، 2024).

1.2. الاستراتيجية التنافسية من منظور محاسبي: المفهوم والقياس والمردود

تعد استراتيجية الأعمال آلية فعالة لكل عمل تجاري، وهي مزيج من مجموعة متنوعة من الأنشطة لخلق وضع قيم وفريد في السوق. وهي تتناول الجانب التنافسي لمن يجب أن تخدمه الشركة، وما هي الاحتياجات التي يجب تلبيتها، وكيف يمكن تطوير الكفاءات الأساسية ووضع العمل (Afza and Ahmed, 2017: 302). توجد عدة تصنيفات لاستراتيجية الأعمال تصف كيف تتنافس الشركة في مجال عملها. يعتبر تصنيف Porter (1980) من أشهر التصنيفات البارزة والذي يصف استراتيجية الأعمال من حيث تمييز المنتجات وريادة التكلفة. وتصنيف Miles and Snow's (1978, 2003) والذي يعد أحد أكثر التصنيفات شيوعًا. ويقترحان ثلاث استراتيجيات عمل قابلة للتطبيق، ويوثقا أن المدافعين يؤكدون على كفاءة التكلفة كأساس للمنافسة، ويميلون إلى أن يكون لديهم تشكيلة منتجات محدودة وهيكل تنظيمي مستقر، لكنهم لا يميلون إلى المخاطر وعدم اليقين. في الطرف المقابل يوجد المنقبون، الذين لديهم مجال واسع من المنتجات، والتركيز على الابتكار والتغيير، وهيكل تنظيمي أكثر مرونة. المنقبون أفضل بكثير في التكيف مع المخاطروعدم اليقين. المحللون هم نوع متوسط، ويميلون إلى إظهار سمات كل من المنقبين والمدافعين. تتوافق استراتيجية المنقب Miles and Snow's (1978, 2003) مع استراتيجية Porter (1980) للتمايز في المنتج. بينما تتوافق استراتيجية المدافع مع استراتيجية ريادة التكلفة.

وقد أضاف Porter (1980) إلى الأدبيات السابقة من خلال إنشاء إطار عمل استراتيجي عام يحدد كيف تختار الشركات استراتيجية عمل للتفوق على وحدات الأعمال الأخرى في صناعة معينة والتنافس معها بشكل فعال. حيث، يجب على المديرين الاستراتيجيين أن يقرروا ما إذا كانت الشركة ستنافس في سوق المنتجات من خلال تقليل تكاليفها مقارنة بمنافسيها (أي استراتيجية ريادة التكلفة) أو ستنافس من خلال توفير منتجات ذات ميزات فريدة وعالية الجودة (استراتيجية تمايز المنتجات). وعلى الرغم من تطوير العديد من أنواع الاستراتيجيات التنظيمية على مر السنين إلا

أن استراتيجيات Porter التنافسية تظل الأكثر قبولاً ودعماً في أدبيات الإدارة الاستراتيجية (Jermias, 2008; Afza and Ahmed, 2017).

وبالتالي، اقترح Porter فئتين من استراتيجية الأعمال التنافسية أي استراتيجية ريادة التكلفة واستراتيجية تمييز المنتجات، وزعم أن الشركة يجب أن تحقق استراتيجية واحدة لتحقيق أهدافها، وإلا فإن وحدة الأعمال أو الشركة سوف "تعلق في منتصف" السوق التنافسية دون أي ميزة تنافسية وسوف تواجه أداءً مالياً ضعيفاً. ومع ذلك، زعم العديد من الباحثين مثل (Barney, 2002; Barney & Hesterley, 2006) في وقت لاحق أن الاستراتيجية الهجينة فعالة أيضاً من حيث توليد هوامش أرباح عالية وتكاليف المنتج المنخفضة. وبالتالي، فإن الشركات التي تتبع "الاستراتيجية الهجينة" إنما تركز على استراتيجية ريادة التكلفة واستراتيجية تمييز المنتجات في وقت واحد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الشركات العاملة في بيئة تنافسية غير قادرة على وضع الخطة اللازمة لاختيار استراتيجيتها تعتبر مثل هذه الشركات "عالقة في المنتصف" (Cronshaw et al., 1994). هذه الشركات متوقفة في ظل ظروف استراتيجية سيئة وتفشل في تنفيذ إما استراتيجية ريادة التكلفة أو استراتيجية تمايز المنتجات، ونتيجة لذلك تواجه أداءً ماليًا ضعيفًا وتعاني عندما تشتد المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، لا تقدم هذه الشركات عادةً منتجات مميزة فريدة حسب الطلب ولكنها تفرض أسعارًا عالية على عملائها ونتيجة لذلك، تنسحب من منافسة سوق المنتجات (Afza and Ahmed, 2017).

يستخلص الباحث من العرض السابق أن الاستراتيجية التنافسية تتألف من استراتيجيتين فرعيتين هما (ريادة التكلفة و تمييز المنتجات)، والتي تعكس عموماً التوجه الاستراتيجي للشركات. وعلى غرار الدراسات السابقة (على سبيل المثال، Chen & Jermias, 2014; Al-Rdaydeh, 2018)، صنفت الدراسة الحالية الشركات بناءً على الإطار الذي اقترحه Porter (1980) ويعتبر ذلك التصنيف مقبولاً أكاديميًا ومتسقًا داخلياً (عيسى، 2023؛ Jermias, 2008). ويقوم هذا التصنيف على فلسفة تصنيف الشركات إما باعتبارها شركات تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات أو شركات رائدة من حيث التكلفة بشكل موضوعي على أساس أوجه التشابه أو الاختلاف بينها. ولتصنيف الشركات، فقد اعتمدت الدراسة الحالية النهج الذي قدمه (Singh and Agarwal, 2002; Jermias, 2008) **وعليه فقد استخدم الباحث ثلاثة متغيرات تصنيفية تتمثل فيما يلي:** كثافة البحث والتطوير (وتقاس بنسبة نفقات البحث والتطوير إلى إجمالي المبيعات)، وكفاءة استخدام الأصول (وتقاس بنسبة إجمالي المبيعات إلى إجمالي الأصول)، وهامش الربحية (ويعبر

عنه بنسبة هامش الربح الإجمالي إلى إجمالي المبيعات) (عيسى، 2023؛ Gani & Jermias, 2006; Jermias, 2008; Farooq et al., 2014; Al-Rdaydeh, 2018). وتعكس هذه المتغيرات بعدين حاسمين لاستراتيجية الأعمال في نموذج (Porter, 1985) وهو "البحث عن منتجات جديدة أو فريدة تمكن الشركات من فرض أسعار متميزة" و"كفاءة استخدام الأصول".

لذلك، من المتوقع أن تتمتع الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات بنسب أعلى من كثافة البحث والتطوير مقارنة بشركات ريادة التكلفة. وتشير كفاءة استخدام الأصول إلى الأهمية الاستراتيجية لريادة التكلفة من جانب الشركة. نظراً لأن شركات الريادة من حيث التكلفة تؤكد على الحاجة إلى تحمل أدنى التكاليف، فإن هذه الشركات تحتاج إلى تحقيق عمليات فعالة من خلال اقتصاديات الحجم، والسعي النشط لخفض التكاليف، والتحكم في التكاليف والنفقات العامة، وتقليل التكاليف في مجالات مثل البحث والتطوير (Porter, 1980). ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تتمتع الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة بنسب أعلى من كفاءة استخدام الأصول مقارنة بالشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات. حيث يزعم Lynn (1994) أن الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات تقدم منتجات وخدمات فريدة. وبالتالي، فمن المتوقع أن تتمتع الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات بنسب أعلى من هامش الربحية مقارنة بالشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة.

أما عن مردود الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ أو ريادة التكلفة) على المحاسبة فقد تناولت دراسة Bentley et al.(2013) **العلاقة بين استراتيجية الأعمال ومخالفات التقارير المالية، وجهود المراجعة،** على عينة من 14409 مشاهدة بالولايات المتحدة في الفترة من (1998- 2009)، وقد تبين من النتائج أن لدى الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) مخالفات محاسبية أكثر، دعاوي قضائية أعلى، وتكون جهود المراجعة معبراً عنها بأتعاب المراجعة أعلى وذلك مقارنة بالشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة. وعلى نحو مماثل هدفت دراسة Chen et al. (2022) اختبار العلاقة بين استراتيجية الأعمال والمخالفات بالتقارير المالية وأتعاب المراجعة على عينة من 11642 مشاهدة لشركات صينية في الفترة من (2013– 2018)، وتبين من النتائج أرتباط المنقبون بمخالفات أكثر للتقارير المالية وأتعاب مراجعة أعلى من المدافعين.

أما دراسة Bentley-Goode et al. (2017) فقد استهدفت اختبار العلاقة بين استراتيجية الأعمال والرقابة الداخلية على التقارير المالية، وجودة المراجعة وذلك على عينة 19350 مشاهدة

سنوية لشركات تنتمي إلى الولايات المتحدة خلال الفترة من (2004- 2014). وقد تبين من النتائج ارتباط الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) باحتمالات أعلى للإفصاح عن نقاط ضعف جوهرية واحتمالات أقل لمعالجتها. كما يواجه المراجعون صعوبة أكبر في تحديد نقاط الضعف الجوهرية والإفصاح عنها. أما دراسة Chen et al. (2017) فقد استهدفت اختبار العلاقة بين استراتيجية الأعمال وتقارير المراجعين، وعلى عينة 4322 مشاهدة لشركات بالولايات المتحدة في الفترة من (2000- 2013). أشارت النتائج إلى أنه من المرجح أن تتلقى الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) رأي بشأن الاستمرارية أكثر من تلك التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون). كما تبين من النتائج أن المراجعون أكثر عرضة لأخطاء النوع الثاني عند مراجعة الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون).

وعن العلاقة بين استراتيجية الأعمال وقابلية التقرير المالي للقراءة أجريت دراسة Lim et al. (2018) على عينة من 24817 مشاهدة في الفترة من (1989- 2011). وقد تبين أن الشركات التي تسعى إلى استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) لديهم تقاريرمالية أقل قابلية للقراءة مقارنة بالشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون). وعلى نحو مماثل هدفت دراسة Habib and Hasan (2020) إلى اختبار العلاقة بين استراتيجية الأعمال وقابلية التقرير المالي للقراءة على عينة من 38014 مشاهدة لشركات بالولايات المتحدة في الفترة من (1994- 2013)، وقد تبين أن الشركات التي لديها استراتيجيات أعمال من نوع المنقب تحتوي على إفصاح سردي أقل قابلية للقراءة في التقارير المالية مقارنة بالشركات التي تتبنى استراتيجية دفاعية والتي تتضمن تقاريرها المالية إفصاح سردي أكثر قابلية للقراءة.

كما استهدفت دراسة Bentley-Goode et al. (2019) اختبار العلاقة بين استراتيجية الأعمال وبيئة معلومات الشركة وذلك على عينة من 15005 مشاهدة لشركات بالولايات المتحدة في الفترة (1997- 2009). تبين النتائج أن الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييزالمنتجات (المنقبون) تصدر مزيداً من تنبؤات الإدارة بالأرباح مقارنة بالشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون). كما يتلقى المنقبون تغطية من جانب المحللين الماليين أكبر من المدافعون. ويُظهرالمنقبون تشتتاً أقل لتوقعات المحللين، ودقة أعلى لتوقعات المحللين من المدافعون. وعن العلاقة بين استراتيجية الأعمال والتحفظ المحاسبي أجريت دراسة Hsieh et al. (2019) على عينة من الشركات بالولايات المتحدة مكونة من 62194 مشاهدة في الفترة من (1988- 2012).

وقد أشارت النتائج إلى أن الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون)، والتي تتسم بقدر أكبر من الغموض، هي أكثر تحفظاً عند مقارنتها بالشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون).

وفي دراسة للعلاقة بين استراتيجية الأعمال والإفصاح عن المخاطر على 30 دولة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وعدد مشاهدات 2344 في الفترة من (2005- 2017) أشارت نتائج دراسة Weber and Müßig (2022) أن المدافعون (المنقبون) أقل (أكثر) احتمالاً للإفصاح عن معلومات حول المخاطر في تقاريرهم السنوية. كما تزعم العديد من الدراسات السابقة أن استراتيجية الأعمال هي قرار أساسي للشركة ومحدد لعدة خصائص خاصة بالشركات، مثل التقارير المالية للشركات (Lim et al., 2018; Bentley-Goode et al., 2019) التقارير الضريبية (Higgins et al., 2015)، التدقيق الداخلي والخارجي (Chen et al., 2017; Bentley-Goode et al., 2019) المسؤولية الاجتماعية للشركات (Maniora, 2018; Yuan et al., 2018; Kong et al., 2020)، وقرارات الاستثمار (Navissi et al., 2017).

وتسعى الدراسة الحالية لاستكشاف العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي للشركات، حيث يمكن النظر في كيفية تأثير خصائص استراتيجيتي (تمييز المنتجات/ ريادة التكفة) على تكاليف وفوائد التجنب الضريبي. ويبدو أن المدافعين (متبني استراتيجية ريادة التكلفة) يجب أن يركزوا على تقليل الضرائب ومع ذلك، فإن قدرتهم على تقليل الضرائب محدودة لأن فرص التجنب الضريبي الخاصة بهم تقلصت بسبب نفورهم من المخاطرة. وعلى النقيض من ذلك، يركز المنقبون على الابتكار، ولديهم فرص تجنب ضريبي أكثر نسبياً نتيجة لسعيهم وراء منتجات وأسواق جديدة. علاوة على ذلك، فإن استعداد المنقبين للانخراط في سلوك محفوف بالمخاطر يشير إلى أن المنقبون (متبني استراتيجية تمييز المنتجات) أكثر عرضة للتعسف تجاه ممارسات التجنب الضريبي. مما سبق فإن الاختلافات بين نوعي الاستراتيجية تشير إلى أن المنقبين أكثر ميلاً إلى القيام بممارسات أعلى للتجنب الضريبي مقارنة بالمدافعين (Higgins et al., 2015: 675).

وبعد التعرض للتأصيل العلمي لمتغيرات الدراسة، يقوم الباحث فى القسم التالى (الثانى) بتحليل للدراسات السابقة التى تم إجراؤها على المستوى الاختبارى حول العلاقات بين متغيرات البحث، بما يسهم فى اشتقاق فرضيات البحث الحالى.

القسم الثانى

تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضيات البحث

يقدم الباحث في هذا القسم تحليل للأدبيات السابقة، بهدف دعم الإطار النظري الذى تم تناوله في القسم السابق بالدراسات الاختبارية **ذات الصلة بمشكلة البحث،** وذلك للتعرف على منهجياتها والمتغيرات التي اخضعتها للدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، كما يتضمن اشتقاق فرضيات البحث في ضوء ما إنتهت إليه نتائج الدراسات السابقة. **وقد تم تقسيم الدراسات السابقة كما يلي:**

2.1. تحليل العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات، ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق فرضية البحث الأولى:

بحثت دراسة Higgins et al. (2015) في العلاقة بين استراتيجية عمل الشركة ومستوى تجنبها للضرائب. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام مقياس لتصنيف الشركات على أنها (منقبون أو مدافعون أو محللون). باستخدام بيانات خلال الفترة من (1993- 2010). **وقد أشارت النتائج** إلى أن المنقبين يمارسون سلوكيات تجنب للضرائب أكثر من المدافعين والمحللين، حيث أن المنقبين يبدوأنهم يتخذون ممارسات ضريبية أكثر عدوانية وأقل استدامة من المدافعين. وفي ذات السياق استهدفت دراسة Ihsan & Mustikasari. (2018) الحصول على أدلة تجريبية حول تأثير استراتيجية الأعمال على التجنب الضريبي. باستخدام بيانات لـ 66 شركة تصنيع مقيدة في بورصة إندونيسيا (IDX)، خلال الفترة من (2013- 2015). وبالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. **أظهرت النتائج** وجود أثر موجب لإستراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) على ممارسات التجنب الضريبي، وعلى النقيض من ذلك، وجود أثر سالب لإستراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) على ممارسات التجنب الضريبي.

كما استهدفت دراسة Sadjiarto et al. (2020) اختبار تأثير استراتيجية الأعمال والضغوط المالية على ممارسات التجنب الضريبي. وقد تم قياس المتغير المستقل المتمثل في استراتيجية الأعمال باستخدام مؤشر من ستة نسب هي (نسبة مصروفات البحوث والتطوير للمبيعات، معدل دوران العمالة، نمو المبيعات، المصروفات التسويقية للمبيعات، الانحراف المعياري لإجمالي عدد الموظفين، كثافة رأس المال). بينما تم قياس المتغير التابع (ممارسات التجنب الضرائب) باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي. وعلى عينة مكونة من 292 شركة تمثل قطاعات التصنيع والتجارة والبناء المقيدة ببورصة إندونيسيا في الفترة من (2015- 2018) بعدد مشاهدات 1168. وباستخدم نموذج الانحدار المتعدد. وبعد ضبط

(تحييد) تأثير كل من (حجم الشركة، الرفع المالي، العائد على الأصول، كثافة رأس المال، نمو المبيعات، عمر الشركة) على ممارسات التجنب الضريبي، أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى أن استراتيجية عمل المنقب لها تأثير موجب على ممارسات التجنب الضريبي، في حين أن استراتيجية عمل المدافع لها تأثير سالب على التجنب الضريبي.

كما استهدفت دراسة Husnain et al. (2021) اختبار العلاقة بين استراتيجية الأعمال والتجنب الضريبي. وقد تم قياس المتغير المستقل (استراتيجية الأعمال) اعتماداً على مؤشر مكون من ثلاث نسب (المصروفات التسويقية للمبيعات، تكلفة البضاعة المباعة للمبيعات، نمو المبيعات)، وفي ضوء محصلة الثلاث نسب، فإن القيمة الأعلى تشير إلى استراتيجية هجومية (منقب) ويعبر عنه بالقيمة (1)، وخلاف ذلك يأخذ القيمة (صفر). بينما تم قياس المتغير التابع (التجنب الضريبي) بمعدل الضريبة الفعلي. وتكونت عينة الدراسة من 125 شركة غير مالية مقيدة بالبورصة الباكستانية في الفترة من (2013- 2017). وقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين استرتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) والتجنب الضريبي، معنى ذلك أن الشركات التي تتبع استراتيجية هجومية تميل لزيادة ممارسات التجنب الضريبي مقارنة بالشركات الأخرى التي لا تتبع تلك الاستراتيجية. حيث أن تكلفة التجنب الضريبي التي يجب أن تتحملها الشركات من نوع المنقبين لا تشكل عائقًا أمامها. وذلك لأن المنقبين يحصلون على دخل مرتفع من حصة سوقية واسعة ومن بيع منتجاتهم الفريدة التي يمكن أن تتكيف مع التغيرات في أذواق المستهلكين واتجاهاتهم، وبالتالي، لديهم عدد قليل من المنافسين. كما أظهرت النتائج أن ربحية الشركة والرفع المالي ترتبطان سلبًا بمدفوعات الضرائب بينما يظهر حجم الشركة ارتباطاً موجباً بمدفوعات الضرائب.

بينما أشارت دراسة Zhang et al. (2022) أن مدفوعات الضرائب تحفز مؤسسات الأعمال على التخطيط الضريبي من خلال أنشطة التجنب الضريبي، وهي ممارسة قانونية لتقليل مبلغ الضريبة المستحقة في الاقتصادات النامية. لذا بحثت الدراسة فيما إذا كانت استراتيجيات الأعمال المختلفة تؤثر على قرارات الشركات حول ممارسات التجنب الضريبي. لذا تم جمع بيانات الدراسة للشركات غير المالية المدرجة في بورصة باكستان (PSX) لمدة 5 سنوات (2013-2017)، بإجمالي 575 مشاهدة. وقد اتخذت الدراسة حجم الشركة، والرفع المالي والربحية كمتغيرات ضابطة. **وقد أظهرت نتائج الدراسة** وجود علاقة موجبة معنوية بين استراتيجية الأعمال (الهجومية) وممارسات التجنب الضريبي.

أما دراسة Septiani & Nugraha. (2022) فقد هدفت إلى تحليل تأثير تنوع المديرين واستراتيجية الأعمال ونمو المبيعات على التجنب الضريبي. وأعتماداً على بيانات لعدد (20) شركة

تمثل قطاعي الرعاية الصحية، والاتصالات المقيدين ببورصة إندونيسيا خلال الفترة من (2018-2021). **أشارت النتائج** إلى أن استراتيجية الأعمال ليس لها تأثير على ممارسات التجنب الضريبي. وهذا يعني أنه مهما كانت استراتيجية الأعمال التي تختارها الشركة فإن الشركة ستكون قادرة على دفع الضرائب. علاوة على ذلك، إذا كانت الشركات كبيرة الحجم، وهدفها تحقيق ميزة تنافسية، فمن الطبيعي أن تميل الشركة إلى أن تكون أكثر حرصاً عند القيام بأنشطة التجنب الضريبي من أجل الحفاظ على صورتها، خاصة وأن الجانب الضريبي يُعد مؤشر هام ويشكل نقطة بارزة للإدارة لأنه يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والحكومية. وهذا يتعلق بنظرية أصحاب المصالح، فقد يؤدي التجنب الضريبي إلى خضوع الشركة لعقوبات في شكل غرامات بحيث لن تتمكن الشركة في النهاية من تحقيق أهدافها.

كما استهدفت دراسة Nurlis, (2023) اختبارأثر كل من (استراتيجية الأعمال، والضغوط المالية) على التجنب الضريبي، وذلك على عينة من 21 شركة مقيدة بالبورصة الإندونيسية بعدد مشاهدات 84 مشاهدة. وقد تم قياس التجنب الضريبي كمقياس عكسي لمعدل الضريبة الفعلي، بينما تم قياس استراتيجة الأعمال كمؤشر تصنيفي لمجموعة من النسب هي (نسبة عدد الموظفين للمبيعات، نسبة السعر السوقي للسهم إلى حقوق الملكية، نسبة المصروفات التسويقية للمبيعات، ونسبة صافي الآلات والمعدات لإجمالي الأصول)، بحيث تعبر أعلى قيمة عن استراتيجية تمييز المنتجات (المنقب). وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين استراتيجية الأعمال والتجنب الضريبي.

أما دراسة Wisesa et al. (2023) فقد استهدفت اختبار العلاقة بين استراتيجية الأعمال والتجنب الضريبي أثناء جائحة كوفيد- 19، وعلى عينة من (152) شركة من شركات التصنيع المدرجة ببورصة إندونيسيا خلال الفترة من (2020- 2022). **أشارت النتائج** إلى أن الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات (هجومية) تربطها علاقة سالبة بممارسات التجنب الضريبي (مقاساً بمعدل الضريبة الفعلي). **وعلى النقيض من ذلك** فإن الشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة، ذو تأثير موجب معنوي على ممارسات التجنب الضريبي (مقاساً بمعدل الضريبة النقدي). **بما يعني أن ممارسات التجنب الضريبي التي يقوم بها المنقبون أقل من ممارسات التجنب الضريبي التي يقوم بها المدافعون**. قد يحدث هذا لأن المدافعون ملتزمين بتقليل التكاليف، لما تتمتع به من تغطية سوقية ضيقة، لذلك يجب على المدافعون زيادة ممارسات التجنب الضريبي لإعادة تخصيص تمويلها لحماية سوقها، حتى تحقق رضا العملاء (المستهلكين) أو لا ينتقل إلى منافس.

كما هدفت دراسة Akbar & Meiryani, (2023) إلى تحليل تأثير استراتيجية الأعمال وعدم التأكد البيئي على التجنب الضريبي في الشركات المقيدة ببورصة إندونيسيا للفترة من

(2018- 2020). وقد تمثل المتغير التابع في التجنب الضريبي، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في كل من (استراتيجية الأعمال وعدم التأكد البيئي)، وتضمنت الدراسة خمسة متغيرات ضابطة هي (الرفع المالي، كثافة رأس المال، كثافة المخزون، حجم الشركة، والعائد على الأصول). وباستخدام أداة SPSS. 25. **أشارت نتائج الدراسة** إلى أن استراتيجيات أعمال المنقبين والمدافعين لها تأثير معنوي على التجنب الضريبي، في حين أن عدم التأكد البيئي ليس له تأثيرمعنوي على التجنب الضريبي.

أما دراسة Chua et al. (2023) فقد استخدمت نموذج تحليل الانحدار لتحديد التأثير المعدل لحوكمة الشركات على العلاقة بين استراتيجية الأعمال وتجنب الضرائب لشركات المساهمة العامة الفلبينية خلال الفترة من (2010– 2019). وعلى عينة من 627 مشاهدة. تم تصنيف الشركات على أنها تتبنى استراتيجيات (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة/ استراتيجية هجينة) بناءً على المقياس المركب لاستراتيجيات الأعمال. بينما، تم استخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي (CETR) ومعدل الضريبة الفعلي المحاسبي (AETR) كمقاييس لتجنب الضرائب. كما استخدمت الدراسة استقلال مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة ومدة المراجعة لقياس حوكمة الشركات. **أشارت نتائج الدراسة** إلى أن استراتيجية الأعمال لا تؤثر على معدل الضريبة الفعلي النقدي CETR ولكن لها تأثير معنوي على معدل الضريبة الفعلي المحاسبي AETR.

بينما هدفت دراسة Hamdiah et al. (2024) إلى تحليل تأثير استراتيجية أعمال الشركة على ممارسات التجنب الضريبي مع عدم التأكد البيئي كمتغير معدل لتلك العلاقة. وقد تكون مجتمع الدراسة من شركات التصنيع المقيدة ببورصة إندونيسيا في الفترة من (2019- 2022). وعلى عينة حكمية من 91 شركة. وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، **أشارت نتائج الدراسة** إلى أن استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) لها موجب معنوي على ممارسات التجنب الضريبي. بينما يوجد تأثير سالب معنوي لاستراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) على ممارسات التجنب الضريبي. إلى جانب الدور المعدل لعدم التجنب الضريبي في العلاقة بين استراتيجية (تمييز المنتجات، ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي. وعلى نو مماثل أجريت دراسة Cahyaningrum & Puspitosari, (2024) لتحديد تأثير استراتيجية الأعمال والضائقة المالية على التجنب الضريبي. وعلى عينة من 21 شركة مقيدة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية في الفترة من (2018-2022) بإجمالي 66 مشاهدة. وقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وأشارت النتائج إلى أن الشركات التي تعاني من ضائقة مالية لها تأثير موجب على التجنب الضريبي معبراً

عنه بمعدل الضريبة النقدي الفعلي. في حين أن لا يوجد تأثير معنوي لإستراتيجيات الأعمال على التجنب الضريبي.

فى ضوء عرض الدراسات السابقة يمكن للباحث تسليط الضوء على الفجوة البحثية الناشئة عن تضارب نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي، **حيث أشارت بعض الدراسات** إلى وجود علاقة موجبة بين تبني استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) وممارسات التجنب الضريبي، بينما توجد علاقة سالبة بين تبني استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) وممارسات التجنب الضريبي (على سبيل المثال: Husnain et al., 2021; Zhang et al., 2022; Nurlis, 2023; Hamdiah et al., 2024) **وعلى النقيض مما سبق أشارت بعض الدراسات السابقة** إلى وجود علاقة سالبة بين تبني استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) وممارسات التجنب الضريبي، بينما توجد علاقة موجبة بين تبني استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) وممارسات التجنب الضريبي (على سبيل المثال: Wisesa et al., 2023). **كما أشارت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين استراتيجية (تمييز المنتجات أو ريادة التكلفة) و ممارسات التجنب الضريبي (على سبيل المثال:** Septiani & Nugraha., 2022; Cahyaningrum & Puspitosari, 2024).

فضلاً عن صعوبة تعميم نتائج تلك الدراسات لإختلاف طبيعة الأسواق المالية ما بين الإقتصادات المختلفة. **وتعتبر الدراسة الحالية** موضع أهمية في البيئة المصرية وذلك، لندرة الدراسات السابقة في البيئة المصرية- إلى حد علم الباحث- حول العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي.

تُظهر الأدلة التجريبية أن أنشطة التجنب الضريبي في الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) أعلى من أنشطة التجنب الضريبي في الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) Arieftiara et al., 2015; Sadjiarto et al., 2020; Husnain et al., 2021; Wisesa et al., 2023). وفقًا لخصائصها، ستنظر الشركات التي تتبع استراتيجية دفاعية (ريادة التكلفة) عادةً في التكاليف التي تتحملها لتنفيذ التجنب الضريبي أكثر من الفوائد التي يمكن الحصول عليها (Higgins et al., 2015)، حيث تعتبر التكاليف الإضافية للتجنب الضريبي ضارة بميزتها التنافسية. **وعلى النقيض** من ذلك في حالة أتباع الشركات استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون)، سيتم النظر بشكل أكبر في الاستفادة من التجنب الضريبي في شكل مصروفات ضريبية منخفضة وأرباح عالية بعد الضريبة. وهنا لا تشكل التكلفة العالية للموارد والمخاطر المتعلقة بتنفيذ التجنب الضريبي عائقاً، حيث تتمتع الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز

المنتجات بميزة تمويلية مقارنة بالشركات التى تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة Wisesa et al., (2023). ومع ذلك، يحتاج المنقبين إلى مراعاة احتمالية تضرر سمعة الشركة نتيجة ممارسات التجنب الضريبي. لذلك، عادة ما يحاول المنقبون تقليل هذه المخاطر من خلال الاستعانة بخدمات مستشاري الضرائب في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية (Higgins et al., 2015).

وقد أشار (Higgins et al., 2015: 678) إلى أن المدافعين والمنقبين لديهم سمات متنافسة تؤدي إلى سلوكيات تجنب ضريبي بدرجة أكبر أو أقل. ورغم أن المدافعين يرغبون في تقليل التكاليف، فإن فرص التخطيط الضريبي لديهم أقل، والتكاليف المرتبطة بالتخطيط الضريبي التعسفي أكبر، وهم يتجنبون المخاطرة. ومن ناحية أخرى، فإن المنقبون لديهم فرص تخطيط ضريبي أكبر، وتكاليف أقل مرتبطة بالتخطيط الضريبي التعسفي، وهم لا يتجنبون المخاطرة. ونظراً لعدم القدرة على ملاحظة الأوزان الموضوعة على هذه العوامل، فلا يمكن التنبؤ بالإستراتيجية التي تؤدي إلى سلوكيات تجنب الضرائب بدرجة أكبر. إلا أن الإطار النظري Miles and Snow's (1978، 2003) يدعم التنبؤ بأن المنقبين (الشركات التي تتبع تمييز المنتجات) ينخرطون في سلوك أكثر تعسفية تجاه الضرائب من المدافعين (الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة). وعلى وجه التحديد، وينبغي أن تؤدي هذه الاختلافات في تحمل المخاطر إلى انخراط المنقبين في أشكال أكثر تعسفية من التجنب الضريبي Higgins et al., 2015: (678). تدعم الفرضية التالية فكرة أن الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات تنخرط في تجنب ضريبي أعلى مقارنة بالشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة، ومن ثم، يمكن صياغة **فرضية البحث الأولى** كما يلي:

ف 1: الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات هي أكثر تجنباً للضرائب من الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة خلال الفترة (2016- 2021)

2.2 تحليل الدراسات السابقة حول أثر حجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق فرضية البحث الثانية:

هدفت دراسة Kasim & Saad (2019) إلى اختبار محددات التجنب الضريبي للشركات الماليزية متعددة الجنسيات. وتحقيقاً لهدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من الشركات تتمثل في (830) شركة متعددة الجنسية في ماليزيا. وقد تمثل المتغير التابع في التجنب الضريبي معبراً عنه بمعدل الضريبة الفعلي من خلال قسمة مصروف الضريبة الحالية على

صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة. ومن بين المتغيرات المستقلة تم الاعتماد على حجم الشركة مُقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. **وقد توصلت نتائج الدراسة إلى** وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي. أما دراسة أبو سالم (2020) فقد اختبرت العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي على عينة من الشركات غير المالية المساهمة المصرية. وتحقيقاً لهدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لبيانات عينة من (88) شركة مقيدة بالبورصة وتنتمي إلى (14) قطاعا اقتصادياً غير مالي للفترة ما بين (2013- 2018). وقد تمثل المتغير التابع في التجنب الضريبي وتم قياسه باستخدام مقياسين، أولهما: تم حسابه من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل الحالية على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة، وثانيهما، تم حسابه من خلال قسمة (مصروف ضريبة الدخل الحالية +/- ضريبة الدخل المؤجلة) على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة. في حين تم تمثل المتغير المستقل في حجم الشركة، وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لصافي الأصول واللوغاريتم الطبيعي لصافي الإيرادات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي، وتحمل هذه النتيجة دعمًا إمبريقيًا واضحًا لنظرية القوة السياسية.

بينما اختبرت دراسة Fernández-Rodríguez et al. (2021) حجم الشركة ضمن العوامل المحددة لمعدل الضريبة الفعلي في الاقتصادات الناشئة. وتحقيقاً لهدف الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من (7844) شركة غير المالية في دول (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) ودول (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا). تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات "Compustat" للفترة ما بين (2006-2015). وقد تمثل المتغير التابع في معدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي للتجنب الضريبي، وتم قياسه باستخدام نسبة مصروف الضريبة النقدي إلى صافي الربح قبل الضريبة. وتم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي للأصول. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي، مما يشير إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

كما استهدفت دراسة Gao, (2022) معرفة تأثير حجم الشركة على التجنب الضريبي. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نموذج الانحدار بالتطبيق على عينة من الشركات تتمثل في (1500) شركة بإجمالي عدد مشاهدات يصل إلى (7124) مشاهدة، وذلك خلال الفترة ما بين (1999- 2015). تم استبعاد الشركات العاملة في مجال المرافق والصناعات المالية من العينة. وفيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، المتغير التابع يتمثل في التجنب الضريبي ويقاس بأكثر من مقياس، الأول: بنسبة الضرائب النقدية المدفوعة إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة. الثاني: بنسبة

مصروف الضريبة الحالية إلى صافى الدخل قبل الضريبة. الثالث: بنسبة مصروف الضريبة الحالية مخصوماً من الضرائب المؤجلة على الدخل المحاسبي قبل الضريبة. في حين تم الاعتماد على حجم الشركة والرفع المالي كمتغيرات مستقلة، وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لحقوق المساهمين لقياس حجم الشركة حيث يتم حساب حقوق المساهمين كسعر السهم في نهاية السنة المالية مضروبًا في عدد الأسهم القائمة، في حين أن الرفع المالي، تم قياسها على أنها الديون طويلة الأجل مقسومة على إجمالي الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي.

من تحليل الدراسات السابقة يتبين للباحث وجود تضارب في نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي، حيث أشارت دراسات إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي (على سبيل المثال Kasim & Saad, 2019; Fernández-Rodríguez et al., 2021; Gao, 2022)، بمعنى أن الشركات كبيرة الحجم تخضع لمعدلات ضرائب مرتفعة تفوق تلك التي تخضع لها الشركات صغيرة الحجم، مما يعني أن هذه الشركات غير قادرة على إستغلال سلطتها لتقليل العبء الضريبي، وأرجعت هذه الدراسات سبب حدوث ذلك إلى خضوع الشركات الأكبر حجماً للرؤية العامة والتنظيم الحكومي الصارم بما يتفق مع نظرية التكلفة السياسية. **وعلى النقيض مما سبق أشارت نتائج دراسات أخرى إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي** (على سبيل المثال: أبو سالم، 2020؛ حيث تخضع الشركات الأكبر حجمًا لمعدلات ضرائب أقل من تلك التي تخضع لها الشركات الأصغر حجماً؛ وذلك نتيجة لما تمتلكه من قوة سياسية واقتصادية تجعلها تتفاوض بشأن أعبائها الضريبية، مما يدعم نظرية القوة السياسية.

وحول الدور المعدل لحجم الشركة في تفسير التضارب المحيط بنتائج واتجاه ودرجة قوة العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي. يتوقع الباحث أنه اذا كانت العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ أو ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي موجبة، فمن المتوقع أن يعمل حجم الشركة على تأييد اتجاه العلاقة وزيادة درجة قوتها، وذلك نتيجة لما تمتلكه من قوة سياسية واقتصادية تجعلها تتفاوض بشأن اعبائها الضريبية، **مما يدعم نظرية القوة السياسية**. أو يعمل على عكس اتجاه العلاقة وذلك بسبب خضوع الشركات الأكبر حجمًا للرؤية العامة والتنظيم الحكومي الصارم بما يتفق مع **نظرية التكلفة السياسية**. **وعلى النقيض مما سبق،** إذا كانت العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات

التجنب الضريبي **سالبة**، فمن المتوقع أن يعمل حجم الشركة على عكس اتجاه العلاقة، وذلك نتيجة لما تمتلكه من قوة سياسية واقتصادية تجعلها تتفاوض بشأن اعبائها الضريبية. أو يعمل على تأييد اتجاه العلاقة وزيادة درجة قوتها، وذلك بسبب خضوع الشركات الأكبر حجمًا للرؤية العامة والتنظيم الحكومي الصارم. لذلك، يمكن صياغة **فرضية البحث الثانية** كما يلي:

ف2: يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)

2.3. تحليل الدراسات السابقة حول أثر الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق فرضية البحث الثالثة:

عرفت دراسة Eissa and Eliwa, (2021) الروابط السياسية بأنها أداة لتعزيز بقاء المنشآت واستمرارها في مزاولة نشاطها بل وتحسين أدائها. تنبع أهمية الروابط السياسية من كونها مصدراً لتحقيق ميزة تنافسية للشركات، وقد زاد الاهتمام بالروابط السياسية في ظل ما يشهده العصر الحالي من تطور إقتصادي وتكنولوجي وسياسي، إلى جانب التدخل الحكومي في الشركات وما نتج عن ذلك من ضغوط عليها، مما جعل الشركات تسعى نحو ايجاد وسيلة لتسهيل أنشطتها وأعمالها وذلك لمواكبة هذه التطورات (Wahyono, 2021). وتتميز الشركات ذات الروابط السياسية عن غيرها من الشركات بعدة مزايا منها، الحصول على القروض المصرفية (Fu et al., 2017)، والمساعدات الحكومية (Sani et al., 2021)، والحماية التنظيمية (Correia, 2014)، وممارسات التجنب الضريبي (Wahyono et al., 2021)، انخفاض مخاطر انهيار أسعار الأسهم (فودة، 2022؛ Tee et al., 2021).

وقد بحثت دراسات قليلة الدور المعدل للملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، وخاصة في الاقتصادات الناشئة. وذلك على الرغم من أهمية دراسة هذه العلاقة لأن الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية أكثر أهمية للشركات في الاقتصادات الناشئة من تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة (Conyon Fralich & Fan, 2018; et al., 2015). لأن الروابط السياسية يمكن أن تساعد في التغلب على التحديات المؤسسية مثل ضعف الدعم المؤسسي، والتشريعات غير المتطورة لحماية المستثمرين، والتدخل الحكومي المفرط، وحقوق الملكية في الاقتصادات الناشئة (Li et al., 2008). وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات هي أيضاً المزود النهائي للعلاقات السياسية. لذلك، فمن المعقول توقع أن

الشركات يجب أن تأخذ الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية في الاعتبار عند النظر في العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي.

كما بحثت دراسة Chan et al. (2013) في كيفية تأثير الملكية الحكومية على التعسف الضريبي. وذلك على عينة من الشركات الصينية المدرجة خلال الفترة (2003- 2009)، تبين من النتائج أن الشركات غير الخاضعة لسيطرة الحكومة تنتهج استراتيجية ضريبية أكثر عدوانية. وعلى وجه الخصوص، فإن الشركات غير الخاضعة لسيطرة الحكومة والتي يشغل فيها الرئيس التنفيذي منصب رئيس مجلس الإدارة تكون أكثر تعسفا تجاه التجنب الضريبي. وبالنسبة للشركات الخاضعة لسيطرة الحكومة، فإن حصة مجلس الإدارة لها تأثيرعلى عدوانية الضرائب. ومع ذلك، فإن الشركات الخاضعة لسيطرة الحكومة في المناطق الأقل نمواً حيث يكون تنفيذ آليات حوكمة الشركات أقل فعالية تكون أكثر عدوانية ضريبياً من تلك الموجودة في مناطق أخرى. وفي ذات السياق بحثت دراسة Chow et al.(2022) في تجنب الضريبي.

أما دراسة Fan and Chen. (2022) فقد استهدفت التحقق من آثار الملكية الحكومية على العلاقة بين استراتيجية عمل الشركات وعدوانيتها الضريبية. وعلى عينة كبيرة مكونة من (10830) من الشركات العامة الصينية خلال الفترة من (2011-2017) باستخدام نموذج الانحدار. **توصلت النتائج** إلى أن الشركات التي تتبنى استراتيجية أعمال مبتكرة أكثر عدوانية ضريبياً بشكل عام. ومع ذلك، فإن الشركات المبتكرة ذات الروابط السياسية أقل عدوانية ضريبياً مقارنة بتلك التي لا تتمتع بروابط سياسية. حيث يرى Fan and Chen. (2022) أن المنقبين أكثر عدوانية في التخطيط الضريبي لأن المنقبين لديهم المزيد من فرص التخطيط الضريبي، ولديهم تكاليف سمعة أقل، ومجهزون بشكل أفضل للتعامل مع المخاطر وعدم التأكد. ومن المرجح أن تتأثر خصائص المنقبين هذه بالروابط السياسية. على سبيل المثال، على الرغم من أن المنقبين لديهم المزيد من الفرص لتوفير الضرائب، فقد يعتقد المنقبون المرتبطون سياسياً أن فوائد الروابط السياسية تفوق توفير الضرائب وبالتالي يتخلون طواعية عن فرص توفير الضرائب. لا تتخذ الشركات دائماً خياراً "عقلانياً" لتقليل ضرائبها، وتتاجر في وفورات الضرائب بفوائد أخرى (Frank et al., 2009). بالإضافة إلى ذلك، قد تكون تكاليف السمعة مرتفعة بالنسبة للمنقبين الذين لديهم روابط سياسية لأن الحكومات والسياسيين أقل ميلاً إلى التعامل مع الشركات ذات الدعاية السيئة مثل التخطيط الضريبي العدواني. ويمكن القول أن المنقبون، الذين يركزون على الابتكار في مجال البحث والتطوير، يعتمدون على الحكومات للاعتراف القانوني بحماية ملكياتهم الفكرية وإنفاذها. وحيث إن الاعتراف والتنفيذ أضعف في الاقتصادات الناشئة، مما يجعل الروابط السياسية أكثر أهمية بالنسبة للمنقبين.

بينما استهدفت دراسة علوان وبركات (2024) اختبار الدور المعدل للملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار بالاعتماد على عينة من 119 شركة غير مالية مساهمة مصرية خلال الفترة (2014-2021)، بعدد 627 مشاهدة. **وقد أشارت النتائج** إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الملكية الحكومية ومعدل الضريبة الفعلي المقيس بالتدفقات النقدية، بما يعني أن الشركات التي يتوافر بها ملكية حكومية عالية لا تدعم الانخراط في ممارسات التجنب الضريبي. **كما أشارت النتائج** إلى وجود تأثير منظم لنسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي، حيث تتفاعل مع حجم الشركة بما يعمل على تدعيم الاتجاه الموجب لعلاقة حجم الشركة بالتجنب الضريبي، وهو ما يعني ضمناً وجود تأثير للروابط السياسية على اتجاه هذه العلاقة. وعلى النقيض مما سبق فلم تتوصل دراسة الباز (2021) والتي أجريت على عينة مكونة من 114 شركة غير مالية مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2015- 2019) إلى علاقة بين الملكية الحكومية والتجنب الضريبي.

تعمل الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على توفير حماية ضريبية للشركات وتقليل مخاطر اكتشاف ملاجئها الضريبية، هذا بالإضافة إلى الاستحواذ على معلومات حول التغيرات المتوقعة في القوانين الضريبية، وتوقيت تنفيذها، وتوفير فرص أكبر للتمويل بالديون، ومن ثم زيادة مستوى المخاطرة (Kim and Zhang, 2016)، بما يسهم في تفسير التضارب المحيط بنتائج واتجاه ودرجة قوة العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي. وبفرض أن الملاك الحكوميين لا يتصرفون بشكل أخلاقي بل يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية (Davis et al., 2016; Zeng, 2016)، **يتوقع الباحث أنه** إذا كانت العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ أو ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي موجبة، فمن المتوقع أن تعمل الروابط السياسية على تدعيم الاتجاه الموجب للعلاقة، وذلك نتيجة لما تمتلكه من قوة سياسية واقتصادية تجعلها تتفاوض بشأن اعبائها الضريبية. أو يعمل على عكس اتجاه العلاقة وذلك لأن المديرون في الشركات التي تسيطرعليها الحكومة يعينون من قبل الحكومة، ومن ثم يتولد لديهم حافز قوي بعدم تبني أي استراتيجيات للتجنب الضريبي، والسعي لإتخاذ قرارات لصالح الحكومة من شأنها حماية الإيرادات الحكومية (Bradshaw et al., 2019).

وعلى النقيض مما سبق، إذا كانت العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة) وممارسات التجنب الضريبي **سالبة،** فمن المتوقع أن تعمل الروابط السياسية على عكس اتجاه العلاقة، وذلك نتيجة لما تمتلكه من قوة سياسية واقتصادية تجعلها تتفاوض بشأن اعبائها

الضريبية. أو يعمل على تدعيم الاتجاه السالب للعلاقة، وذلك لأن المديرون في الشركات التي تسيطرعليها الحكومة يعينون من قبل الحكومة، ومن ثم يتولد لديهم حافز قوي بعدم تبني أي استراتيجيات للتجنب الضريبي، والسعي لاتخاذ قرارات لصالح الحكومة من شأنها حماية الإيرادات الحكومية (Bradshaw et al., 2019). لذلك، يمكن صياغة **فرضية البحث الثالثة** كما يلي:

ف3: يوجد أثر معنوي للملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016ـ 2021)

وبعد توفير دعم اختبارى أسهم فى تطوير فرضيات البحث الحالى، يقوم الباحث فى القسم التالي (الثالث) بتصميم البحث **وصياغة النماذج الملائمة** لاختبار هذه الفرضيات.

القسم الثالث

تصميم البحث

3.1. مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (2016- 2021) بعد استبعاد الشركات المالية المقيدة بالبورصة والمتمثلة في قطاعي البنوك، والخدمات المالية بخلاف البنوك، وذلك لتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة. ويعتمد الباحث بشأن إتمام البحث الحالى على عينة ميسرة من تلك الشركات المقيدة والحصول على المشاهدات الخاصة بمفردات هذه العينة خلال سنوات الدراسة وفقاً لمدخل (Firm- Year Observations) **وذلك في ضوء عدة اعتبارات، أهمها**: أن تتوافر القوائم المالية السنوية للشركات خلال فترة الدراسة، وأن تكون القوائم المالية للشركات بالعملة المصرية، وأن يكون قد تم تداول أسهم الشركات بانتظام خلال فترة الدراسة. بلغت العينة النهائية للدراسة (82) شركة موزعة على أربعة عشر قطاعاً إقتصادياً غير مالي، ويوضح **الجدول رقم (1)** العينة النهائية للبحث مصنفة وفقا للتوزيع القطاعى لسوق الأوراق المالية المصرية.

جدول رقم (1): التصنيف القطاعي لشركات عينة البحث

م	القطاع	عدد المشاهدات	السنوات وعدد الشركات					
			2016	2017	2018	2019	2020	2021
			عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات
1	الأغذية والمشروبات	84	14	14	14	14	14	14
2	العقارات	59	10	10	9	10	10	10
3	التشييد ومواد البناء	60	10	10	10	10	10	10
4	الكيماويات	42	7	7	7	7	7	7
5	الموارد الأساسية	24	4	4	4	4	4	4
6	الرعاية الصحية والأدوية	60	10	10	10	10	10	10
7	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	65	11	11	11	11	11	10
8	المنتجات المنزلية والشخصية	36	6	6	6	6	6	6
9	الموزعون وتجار التجزئة	22	4	4	4	4	3	3
10	الاتصالات	6	1	1	1	1	1	1
11	التكنولوجيا	6	1	1	1	1	1	1
12	السياحة والترفيه	12	2	2	2	2	2	2
13	الغاز والبترول	6	1	1	1	1	1	1
14	المرافق	6	1	1	1	1	1	1
	الإجمالي	488	82	82	81	81	82	80
	عدد الشركات المقيدة بالبورصة		222	222	220	218	215	218
	عدد الشركات التى تنتمى إلى قطاعى البنوك والخدمات المالية		(46)	(47)	(49)	(51)	(45)	(50)
	عدد الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة		176	175	171	167	170	168
	نسبة شركات العينة إلى إجمالى الشركات غير المالية المقيدة		%46.6	%46.9	%47.4	%48.5	%48.2	%47.6

3.2. مصادر الحصول على بيانات البحث

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات الفعلية التي تقدمها الشركات من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية، والتي يتم الحصول عليها من خلال ثلاثة مصادر أساسية وهي: موقع معلومات مباشر مصر: بما يتضمنه من تقارير وقوائم مالية سنوية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، موقع شركة مصر لنشر المعلومات. وموقع بورصة الأوراق المالية: بما تحتويه من تقارير إفصاح إلزامية تعدها الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، طبقا لقواعد القيد.

3.3. صياغة نماذج البحث

بشأن اختبار فرضيات البحث، يتم الاعتماد على نموذج تحليل للإنحدار الخطى المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis)، حيث سيعتمد الباحث على ثلاثة نماذج للإنحدار، يتعلق النموذج **الأول باختبار فرضية البحث الأولى**، ويبنى على أن ممارسات التجنب الضريبي يعد دالة فى كل من الاستراتيجية التنافسية (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة)، والمتغيرات الضابطة، وذلك **من خلال العلاقة الدالية التالية**:

ممارسات التجنب الضريبي= دالة (الاستراتيجية التنافسية + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الأول على النحو المبين بالمعادلة رقم (1):

$$TAX\text{-}AVOID_{it}= B_0+B_1DIFF_{it}+B_2LEAD_{it}+B_3GROWTH_{it}+B_4CAPINT_{it}+B_5SIZEit + B_6LEV_{it}+B_7ROA_{it}+ \varepsilon_{it}$$

بينما يتعلق النموذج الثاني باختبار فرضية البحث الثانية، ويبنى على أن ممارسات التجنب الضريبي يعد دالة فى كل من التفاعل بين (الاستراتيجية التنافسية وحجم الشركة)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

ممارسات التجنب الضريبي= دالة (الاستراتيجية التنافسية * حجم الشركة) + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثانى على النحو المبين بالمعادلة رقم (2):

$$TAX\text{-}AVOID_{it}= B_0 + B_1DIFF_{it} + B_2LEAD_{it} + B_3SIZE_{it} + B_4DIFF_{it}*SIZE_{it} B_5LEAD_{it}*SIZE_{it}+B_6GROWTH_{it}+B_7CAPINT_{it}+B_8LEV_{it}+ B_9ROA_{it}+ \varepsilon_{it}$$

أما النموذج الثالث فيتعلق باختبار فرضية البحث الثالثة، ويبنى على أن ممارسات التجنب الضريبي يعد دالة فى كل من التفاعل بين (الاستراتيجية التنافسية ونسبة الملكية الحكومية)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

ممارسات التجنب الضريبي= دالة (الاستراتيجية التنافسية*الملكية الحكومية) + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثالث علي النحو المبين بالمعادلة رقم (3):

$$TAX\text{-}AVOID_{it}= B_0 + B_1DIFF_{it} + B_2LEAD_{it} + B_3GOV_{it} + B_4DIFF_{it}*GOV_{it} + B_5LEAD_{it}*GOV_{it} + B_6GROWTH_{it} + B_7CAPINT_{it} + B_8SIZE_{it}+ B_9LEV_{it} + B_{10}ROA_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$TAX\text{-}AVOID_{it}$	ممارسات التجنب الضريبي من جانب الشركة (i) في الفترة (t).
$DIFF_{it}$	استراتيجية تمييز المنتجات للشركة (i) خلال الفترة (t).
$LEAD_{it}$	استراتيجية ريادة التكلفة للشركة (i) خلال الفترة (t).
$GROWTH_{it}$	معدل نمو مبيعات الشركة (i) في الفترة (t).
$CAPINT_{it}$	كثافة رأس المال للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
$SIZE_{it}$	حجم الشركة (i) فى نهاية الفترة (t).
LEV_{it}	الرفع المالي (المديونية) بالشركة (i) فى نهاية الفترة (t).
ROA_{it}	معدل العائد على أصول الشركة (i) فى نهاية الفترة (t).
$DIFF_{it}*SIZE_{it}$	المتغير التفاعلي (تمييز المنتجات * حجم الشركة (i)) خلال الفترة (t).
$LEAD_{it} *SIZE_{it}$	المتغير التفاعلي (ريادة التكلفة * حجم الشركة (i)) خلال الفترة (t).
Gov_{it}	نسبة الأسهم المملوكة للحكومة في الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
$DIFF_{it} *Gov_{it}$	المتغير التفاعلي (تمييز المنتجات * ملكية حكومية) بالشركة (i) خلال الفترة (t).
$LEAD_{it} *Gov_{it}$	المتغير التفاعلي (ريادة التكلفة * ملكية حكومية) بالشركة (i) خلال الفترة (t).
B_0	ثابت الانحدار
$\beta_1–\beta_{10}$	معاملات المتغيرات المدرجة بالنماذج.
ε_{it}	الخطأ العشوائى

3.4. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

3.4.1. التعريف الإجرائي للمتغير التابع ($TAX\text{-}AVOID_{it}$)

يتمثل المتغير التابع في الدراسة الحالية في ممارسات التجنب الضريبي، ولأغراض التحليل الأساسي سيتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام **معدل الضريبة الفعلي** كمقياس عكسي لممارسات التجنب الضريبي، ويمكن حساب معدل الضريبة الفعلي بنسبة مصروف الضريبة إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة (McClure et al., 2018; Husnain et al., 2021). **ولأغراض تحليل حساسية النتائج** سيتم قياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي والذي يمثل نسبة (مصروف الضريبة الحالية +/- الضريبة المؤجلة) إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة. **مع مراعاة ما يلي**: أن يتراوح معدل الضريبة الفعلي على مستوى شركات العينة ما بين (صفر%، 100%)، حيث يتم تحديد معدل الضريبة الفعلي (صفر%) إذا كان إجمالي مصروف الضريبة الذي يظهر بقائمة دخل الشركة سالباً، ويتم حذف المشاهدة من عينة البحث في حالتين (إذا كان صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة صفراً أو سالباً، كذلك إذا كان معدل الضريبة الفعلي أكبر من 100%) (أبو سالم، Higgins et al., 2015; 2020).

3.4.2. التعريف الإجرائي للمتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في **الاستراتيجية التنافسية،** حيث تتألف الاستراتيجية التنافسية من استراتيجيتين فرعيتين هما (**تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة**)، والتي تعكس عمومًا التوجه الاستراتيجي للشركات. وقد استخدم الباحث ثلاثة متغيرات تصنيفية تتمثل فيما يلي: **كثافة البحث والتطوير** (وتقاس بنسبة نفقات البحث والتطوير إلى إجمالي المبيعات)، **وكفاءة استخدام الأصول** (وتقاس بنسبة إجمالي المبيعات إلى إجمالي الأصول)، **وقدرة السعر المتميز** (ويعبر عنه بنسبة هامش الربح الإجمالي إلى إجمالي المبيعات) (عيسى، 2023؛ Gani & Jermias, 2006; Jermias, 2008; Farooq et al., 2014; Al-Rdaydeh, 2018). وتعكس هذه المتغيرات بعدين حاسمين لاستراتيجية الأعمال في نموذج (Porter, 1985). ونظراً لإنخفاض عدد المشاهدات المتحصل عليها من شركات العينة فيما يتعلق بمصروفات البحوث والتطوير، **فقد قام الباحث بدمج المتغيرين التصنيفيين الأول والثالث (مصروفات البحوث والتطوير، القدرة على التسعير المتميز) في متغير واحد يعبر عن خصائص استراتيجية تمييز المنتجات،** وتم التعريف الإجرائي **لذلك المتغير بنسبة (هامش الربح + مصروفات البحوث والتطوير) لإجمالي المبيعات** (عيسى، 2023)**.**

وبعد تطبيق القياسات المذكورة أعلاه، يتم اعتماد المنهجية التالية لتقييم (1) نوع الشركات التي تركز على استراتيجية ريادة التكلفة، (2) عدد الشركات التي تتبع استراتيجية التمايز بين المنتجات، حيث تعتبر الشركة تتبع **استراتيجية ريادة التكلفة** إذا استوفت الشرطين التاليين: أ) إذا كانت قيمة مؤشر كفاءة استخدام الأصول بالشركة أكبر من قيمتها الوسيطة و ب) إذا كانت قيمة نسبة **(هامش الربح + مصروفات البحوث والتطوير) لإجمالي المبيعات بالشركة** أقل من قيمتها الوسيطة. تعتبر الشركة أنها تختار **استراتيجية تمييزالمنتجات** إذا استوفت الشرطين التاليين: : أ) إذا كانت قيمة مؤشر كفاءة استخدام الأصول بالشركة أقل من قيمتها الوسيطة و ب) إذا كانت قيمة نسبة **(هامش الربح + مصروفات البحوث والتطوير) لإجمالي المبيعات بالشركة** أكبر من قيمتها الوسيطة (Afza and Ahmed, 2017: 307).

تقيس الدراسة الحالية الاستراتيجية التنافسية من خلال متغير وهمي؛ يأخذ القيمة (1) للشركات إذا اتبعت استراتيجية ريادة التكلفة، والقيمة (0) بخلاف ذلك. وبالمثل، بالنسبة للشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات، يتم تعيين القيمة (1) للشركات إذا اتبعت استراتيجية تمييز المنتجات، والقيمة (0) بخلاف ذلك (Afza & Ahmed, 2017: 308). **ويوفر الجدول رقم (2) التعريفات الإجرائية لباقي المتغيرات (المتغيرات المعدلة، والمتغيرات الضابطة).**

جدول رقم (2): التعريفات الاجرائية لباقي متغيرات الدراسة

المتغيرات		التعريف الإجرائى للمتغيرات
اسم المتغير	رمز المتغير	
المتغيرات المفسرة:		
الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية	GOV_{it}	حيث يتم التعبير عنها بنسبة عدد الأسهم المملوكة لمؤسسات حكومية إلى إجمالي عدد أسهم الشركة i في نهاية الفترة t (النجار وأحمد، 2021).
حجم الشركة	$SIZE_{it}$	يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى أصول الشركة i في نهاية الفترة t (Jermias, 2008; Higgins et al., 2015).
الرفع المالي (المديونية)	LEV_{it}	يتم قياسها من خلال قسمة نسبة إجمالى الالتزامات (المتداولة وغير المتداولة) إلى إجمالى أصول الشركة i في نهاية الفترة t (Jermias, 2008; Wahyuni et al., 2017).
العائد على الأصول	ROA_{it}	ويقاس بنسبة صافي الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالى أصول الشركة i في نهاية الفترة t (Higgins et al., 2015; Wahyuni et al., 2017).
كثافة رأس المال	$CAPINT_{it}$	ويقاس بنسبة الأصول الثابتة القابلة للإهلاك إلى إجمالي إجمالى أصول الشركة i في نهاية الفترة t (علوان وبركات، 2024؛ Higgins et al., 2015).
نمو المبيعات	$GROWTH_{it}$	ويقاس بمعدل نمو المبيعات، حيث معدل نمو مبيعات الشركة i في نهاية الفترة t = (مبيعات الفترة t – مبيعات الفترة t-1)/ مبيعات الفترة t-1 (Wahyuni et al., 2017).

3.5. مبررات إضافة المتغيرات الضابطة إلى نماذج البحث

تعرف المتغيرات الضابطة Control Variables بأنها تلك المتغيرات التي من المحتمل أن تؤثر على المتغير التابع، والقدرة على تفسير نتائج البحث (أبوالعز، 2022: 66). وقد تم التعامل مع المتغيرات الضابطة من خلال إدخالها في تصميم البحث، وذلك لعزل أثرها عن أثر المتغير المستقل في البحث. **ويعرض الباحث** في الجدول رقم (3) المتغيرات الضابطة التي تم إضافتها إلى تصميم البحث الحالى، ومبررات إضافتها:

جدول رقم (3): المتغيرات الضابطة ومبررات إضافتها

المتغير	مبررات إضافته
حجم الشركة	تم استخدام حجم الشركة كمتغير ضابط على غرار دراسات (مثل: Higgins et al., 2015; Fan and Chen, 2022) ويمثل حجم الشركة أحد أهم خصائص الشركة، ويتم قياس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة t. وهناك مبرر لإضافة حجم الشركة كمتغير ضابط حيث أن الشركات كبيرة الحجم لديها قوة اقتصادية تتحمل بتكاليف سياسية أعلى من الشركات صغيرة الحجم، وبالتالي يتزايد لدى الشركات كبيرة الحجم أنشطة التخطيط الضريبي، بهدف تخفيض معدل الضريبة الفعلي، وعليه فمن المتوقع وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وممارسات التجنب الضريبي (عيسى، 2015؛ Dhamara and Violita, 2018). وعلى النقيض مما سبق **أشارت دراسات سابقة إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي** (على سبيل المثال Kasim & Saad, 2019; Fernández- Rodríguez et al., 2021; Gao, 2022)، فتلك الدراسات وجدت أن الشركات كبيرة الحجم تخضع لمعدلات ضرائب مرتفعة تفوق تلك التي تخضع لها الشركات صغيرة الحجم، مما يعني أن هذه الشركات غير قادرة على إستغلال سلطتها لتقليل العبء الضريبي، وأرجعت هذه الدراسات سبب حدوث ذلك إلى خضوع الشركات الأكبر حجمًا للرؤية العامة والتنظيم الحكومي الصارم بما يتفق مع نظرية التكلفة السياسية
الرفع المالي	تم استخدام الرفع المالي كمتغير ضابط على غرار دراسات (مثل: Higgins et al., 2015; Fan and Chen, 2022). حيث يحقق التمويل بالديون بعض المنافع الضريبية، ومن ثم تقل الحاجة للتخطيط الضريبي، وفي هذا الشأن أشارت نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة سالبة بين الرفع المالي وممارسات التجنب الضريبي (Frank et al., 2009; Badertscher et al., 2013). وعلى النقيض مما سبق تؤدي الأعباء الناتجة عن الديون إلى انخفاض إجمالي الدخل الخاضع للضريبة، وسيكون لارتفاع أعباء الفوائد تأثيرعلى تقليل العبء الضريبي على الشركة (Wahyuni et al., 2017) مما له تأثير إيجابي ويصبح حافزًا للشركة لزيادة مستوى التخطيط الضريبي (Cheng et al., 2012). ويتم قياس الرفع المالي باستخدام نسبة إجمالى الديون إلى إجمالي الأصول.

المتغير	مبررات إضافته
العائد على الأصول	تم استخدام العائد على الأصول كمتغير ضابط على غرار دراسات (مثل: Higgins et al., 2015; Fan and Chen, 2022) ويمثل العائد على الأصول مقياس للأداء المالي للشركة. وتعبر ربحية الشركة عن مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح التي يمكن أن تتسبب في تغيير مبلغ الضريبة من سنة إلى أخرى. وتميل الشركات التي تتمتع بربحية أعلى إلى الحصول على معدلات ضريبية فعالة أعلى (Dhamara and Violita, 2018). ويتم قياس العائد على الأصول باستخدام صافي الدخل مقسومًا على إجمالي الأصول.
كثافة رأس المال	تم استخدام كثافة رأس المال كمتغير ضابط على غرار دراسات (مثل: Higgins et al., 2015; Fan and Chen, 2022). وتتمثل كثافة رأس المال في خارج قسمة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول. وكلما زادت القيمة الدفترية للأصول الثابتة بالشركة فمن المتوقع زيادة إنتاجية الشركة وإيرادات الشركة. إلى جانب ذلك سيزداد مصروف الاستهلاك، وبالتالي سيتم تقليل العبء الضريبي على الشركة (Maulana et al., 2018). ويتم التعبير عن كثافة رأس المال باستخدام صافي الآلات والمعدات مقسومًا على إجمالي الأصول.
نمو المبيعات	تم استخدام نمو المبيعات كمتغير ضابط على غرار دراسات (مثل: Higgins et al., 2015; Fan and Chen, 2022).'يظهر نمو المبيعات تطور معدل النمو من سنة إلى أخرى (Wahyuni et al., 2017). ويدل حجم مبيعات الشركة الأكبر على أن نمو مبيعات الشركة آخذ في الازدياد. إذا زاد نمو المبيعات، فمن المفترض أن تزيد الأرباح التي تحققها الشركة. وقد استهدفت دراسة (Nurlis, 2023) اختبار الدور المعدل لمعدل نمو المبيعات على العلاقة بين كل من (استراتيجية الأعمال، والضغوط المالية) والتجنب الضريبي، وذلك على عينة من 21 شركة مقيدة بالبورصة الإندونيسية بعدد مشاهدات 84 مشاهدة. وقد أشارت النتائج إلى إن تفاعل استراتيجيات الأعمال مع نمو المبيعات غير معنوي، مما يعني أن نمو المبيعات لا يؤثر على العلاقة بين استراتيجيات الأعمال والتجنب الضريبي. أما دراسة (Septiani & Nugraha, 2022) فقد استهدفت تحليل تأثير تنوع المديرين واستراتيجية العمل ونمو المبيعات على التجنب الضريبي. وأعتماداً على بيانات تم تجميعها لعدد (20) شركة من قطاعي الرعاية الصحية، والاتصالات المقيدين ببورصة إندونيسيا خلال الفترة 2018-2021م. وقد أشارت نتائج الدراسة حول أثر نمو المبيعات على التجنب الضريبي إلى أنه لا يوجد تأثير لنمو المبيعات على التجنب الضريبي.

3.6. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

سيتم اختبار فرضيات الدراسة الاختبارية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

- **اختبار Shapiro-Wilk:** لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

- **اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation:** لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وتحديد مدى وجود أثر للاستراتيجية التنافسية على ممارسات التجنب الضريبي وقد اعتمدت الدراسة على استخدام **اختبار Wooldridge test**.
- **اختبار التداخل الخطي Multicollinearity:** لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على ممارسات التجنب الضريبي وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس **Varince Inflation Factor (VIF)** من خلال تحديد تضخم التباين.
- **اختبار ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity**: للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي بإستخدام **اختبار Breusch-Pagan**.
- **التحليل الوصفي Descriptive Analysis**: بغرض وصف بيانات عينة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.
- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression:** لبناء نماذج لتقدير ممارسات التجنب الضريبي، فضلاً عن تحديد الدور المنظم لحجم الشركة والروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، وقد اعتمد البحث على نموذج المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS

بعد أن تعرض الباحث لتصميم الدراسة من خلال (تحديد مجتمع وعينة الدراسة، صياغة نماذج الدراسة، وكذلك التعريفات الإجرائية للمتغيرات، وتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة)، يقوم الباحث في القسم التالي (الرابع) بتحليل نتائج الدراسة الاختبارية تمهيداً لاختبار فرضيات الدراسة.

القسم الرابع

تحليل النتائج

قام الباحث بتوظيف البيانات التى تم الحصول عليها بهدف تحديد العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، والدور المنظم لحجم الشركة والروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على هذه العلاقة، وقد اعتمدت الدراسة على إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية بغرض تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

4.1. اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على اختبار Shapiro-Wilk test، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الإختبار(Prob>z) أكبر من 0.05، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4)
نتائج اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي
Shapiro-Wilk W test for normal data

Variable	Obs	W	V	z	Prob > z
معدل الضريبة الفعلي (مقياس 1)	445	0.912	26.682	7.853	0.000
معدل الضريبة الفعلي (مقياس 2)	433	0.897	30.534	8.165	0.000
نمو المبيعات	485	0.824	57.518	9.727	0.000
كثافة رأس المال	489	0.919	26.833	7.900	0.000
حجم الشركة	489	0.988	3.854	3.240	0.001
الرفع المالي	489	0.989	3.657	3.114	0.001
العائد على الأصول	488	0.959	13.455	6.242	0.000
الملكية الحكومية	486	0.924	24.814	7.710	0.000

المصدر: نتائج التحليل الإ حصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (4) لوحظ أن قيم المعنوية Prob>z أقل من (0,05) مما يشير إلى عدم إقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي، إلا أن حجم العينة محل الدراسة أكبر من (30) مفردة، وبالتالي فلا يوجد تأثير لعدم إقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي على مدى دقة نماذج الدراسة.

4.2. اختبار جودة وصلاحية نماذج الدراسة

يمكن اختبار جودة وصلاحية نماذج الدراسة من خلال الخطوات التالية:

- تطبيق نموذج المربعات الصغرى الإعتيادية OLS لتحديد التأثير المقدر، وتقييم جودة وصلاحية النموذج المقدر، وتتمثل المشاكل الرئيسية لإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية في مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة التداخل الخطي، مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطأ (البواقي)، ومشكلة عدم تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي.
- في حالة عدم وجود مشاكل تتعلق بإفتراضات طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية، يتم الإعتماد على النماذج المستخدمة لتحليل الـ Panel Data والتي تتمثل في نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model.
- أما في حالة وجود مشكلة أو أكثر من المشاكل الرئيسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية يتم الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل.

4.2.1. اختبار الارتباط الذاتي

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم هذا الاختبار بإستخدام Wooldridge test، حيث إذا كانت نتائج اختبار Wooldridge أكبر من 0.05، نقبل الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5)
نتائج اختبار الارتباط الذاتي

النماذج	H0: no first-order autocorrelation	معدل الضريبة الفعلي ETR1	معدل الضريبة الفعلي ETR2
النموذج (1)	F(1, 74)	5.085	
	F(1, 77)		5.327
	Prob > F	0.0271	0.0237
النموذج (2)	F(1, 74)	5.789	
	F(1, 77)		6.163
	Prob > F	0.0186	0.0152
النموذج (3)	F(1, 74)	5.214	
	F(1, 76)		5.600
	Prob > F	0.0253	0.0205

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبإجراء هذا الاختبار تبين أن نتائج اختبار Wooldridge أقل من 0.05، لذا سوف نرفض الفرضية الصفرية حيث تبين وجود مشكلة الارتباط الذاتى.

4.2.2. اختبار التداخل الخطي

يتم إجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار بإستخدام اختبار معامل تضخم التباين Varince Inflation Factor (VIF)، فإذا كانت قيمة التباين أقل من (10) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نماذج الدراسة من خلال الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6)
نتائج اختبار التداخل الخطي

النموذج	المتغير	معدل الضريبة الفعلي ETR1		معدل الضريبة الفعلي ETR2	
		VIF	1/VIF	VIF	1/VIF
الأول	استراتيجية تمييز المنتجات	1.332	0.751	1.347	0.742
	استراتيجية ريادة التكلفة	1.433	0.698	1.441	0.694
	نمو المبيعات	1.03	0.971	1.038	0.964
	كثافة رأس المال	1.126	0.888	1.138	0.879
	حجم الشركة	1.257	0.796	1.289	0.776
	الرفع المالي	1.414	0.707	1.486	0.673
	العائد على الأصول	1.179	0.848	1.215	0.823
الثاني	استراتيجية تمييز المنتجات	4.656	0.215	4.656	0.215
	استراتيجية ريادة التكلفة	6.364	0.157	6.364	0.157
	نمو المبيعات	1.036	0.966	1.036	0.966
	كثافة رأس المال	1.133	0.883	1.133	0.883
	حجم الشركة	4.009	0.249	4.009	0.249
	الرفع المالي	1.416	0.706	1.416	0.706
	العائد على الأصول	1.179	0.848	1.179	0.848
	حجم الشركة*تمييز المنتجات	5.232	0.191	5.232	0.191
	حجم الشركة*ريادة التكلفة	5.624	0.178	5.624	0.178
الثالث	استراتيجية تمييز المنتجات	2.54	0.394	2.585	0.387
	استراتيجية ريادة التكلفة	2.422	0.413	2.444	0.409
	نمو المبيعات	1.051	0.951	1.056	0.947
	كثافة رأس المال	1.137	0.88	1.155	0.866
	حجم الشركة	1.497	0.668	1.509	0.663
	الرفع المالي	1.432	0.699	1.511	0.662
	العائد على الأصول	1.314	0.761	1.356	0.737
	الملكية الحكومية	2.611	0.383	2.614	0.383
	الملكية الحكومية*تمييز منتجات	2.872	0.348	2.928	0.341
	الملكية الحكومية*ريادة التكلفة	2.169	0.461	2.197	0.455

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (6) لوحظ أن قيم معامل تضخم التباين لكافة المتغيرات أقل من (10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على معدل الضريبة الفعلي كمقياس لممارسات التجنب الضريبي من جانب الشركات غير المالية المساهمة المصرية في الفترة من (2016- 2021).

4.2.3. اختبار ثبات التباين للبواقي

يتم إجراء هذا الاختبار للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity بحيث إذا كانت Prob > chi2 أقل من 0.05 فهذا يشير إلى مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي ويتم إجراء هذا الاختبار بإستخدام اختبارBreusch-Pagan، ويمكن توضيح نتائج ثبات التباين في نماذج الدراسة من خلال الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7)
نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي

النماذج	Cook-Weisberg test for heteroskedasticity Ho: Constant variance		
	Variables	معدل الضريبة الفعلي ETR1	معدل الضريبة الفعلي ETR2
النموذج (1)	chi2(32)	81.08	58.13
	Prob > chi2	0.0000	0.0032
النموذج (2)	chi2(42)	86.48	68.59
	Prob > chi2	0.0001	0.0059
النموذج (3)	chi2(53)	133.56	83.51
	Prob > chi2	0.0000	0.0047

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (7) لوحظ وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي للمتغير التابع في جميع النماذج حيث كانت Prob > chi2 أقل من 0.05.

4.2.4.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لفحص مدى تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على اختبار-Shapiro Wilk test، حيث تم إجراء هذا الاختبار للتحقق من تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من عدمه حيث أن حد الخطأ لا يتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت Prob>z أقل من 0.05 والعكس صحيح، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (8) التالي:

جدول رقم (8)
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الفروض	Variable	معدل الضريبة الفعلي ETR1				معدل الضريبة الفعلي ETR2			
		W	V	Z	Prob>z	W	V	Z	Prob>z
الأول	Residuals	0.972	8.999	5.273	.000	0.990	3.240	2.821	.002
الثاني	Residuals	0.978	7.236	4.750	.000	0.992	2.660	2.348	.009
الثالث	Residuals	0.976	7.752	4.913	.000	0.986	4.543	3.631	.000

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (8) لوحظ عدم تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي حيث كانت Prob>z أقل من 0.05.

يتضح من نتائج اختبار جودة صلاحية نماذج الدراسة وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي للعديد من نماذج الدراسة، فضلاً عن وجود مشكلة عدم تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي، مما يتطلب ضرورة اعتماد الدراسة على نموذج المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS).

4.3. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

بداية ينبغي التنويه إلى أنه تم اجراء التحليل الإحصائي الخاص ببيانات الدراسة باستخدام برنامج STATA، يعرض جدول رقم (9) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة فى نماذج البحث الحالى من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعيارى والحدين الأدنى والأقصى لكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة الدراسة، حيث تعطي هذه الاحصاءات الوصفية فكرة أولية عن متغيرات الدراسة، ويهتم الباحث هنا بإلقاء الضوء على المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالدراسة. وفيما يتعلق بالمتغير التابع والمتمثل في ممارسات التجنب الضريبي فقد بلغ معدل الضريبة الفعلي لشركات العينة في المتوسط (19%، 21%) تقريباً من صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة (وفقاً للمقياسين الأول والثاني على التوالي) ، ووصلت في بعض الشركات إلى 74%، 77% تقريباً، وهو ما يعني أن هناك تجنب ضريبي في الشركات غير المالية بالبورصة المصرية خلال الفترة موضع الدراسة (2016- 2021).

جدول رقم (9): إحصاءات وصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مقاييس المتغير التابع والمتمثل في التجنب الضريبي				
معدل الضريبة الفعلي (مقياس 1)	0	.737	.186	.121
معدل الضريبة الفعلي (مقياس 2)	0	.773	.214	.099
المتغيرات الضابطة				
نمو المبيعات	-1	3.252	.171	.507
كثافة رأس المال	0	.746	.179	.148
حجم الشركة	17.298	25.119	20.8	1.529
الرفع المالي	.016	1.048	.45	.219
العائد على الأصول	-0.181	.483	.102	.104
الملكية الحكومية	0	.96	.264	.309

المتغير المستقل: الاستراتيجية التنافسية			
استراتيجية تمييز المنتجات	Freq.	Percent	Cum.
0	336	68.290	68.290
1	156	31.710	100.000
Total	492	100.000	
استراتيجية ريادة التكلفة	Freq.	Percent	Cum.
0	333	68.100	68.100
1	156	31.900	100.000
Total	489	100.000	

وفيما يتعلق بالمتغير المستقل فمن الجدول رقم (9) يتضح للباحث أن 31.7% تقريباً من مشاهدات عينة الدراسة تتبنى **استراتيجية تنافسية متعلقة بتمييز المنتجات مقابل 31.9% تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة** خلال فترة الدراسة. أما النسبة المتبقية من المشاهدات فهي لشركات تتبنى إما الاستراتيجيتين معاً (تمييز المنتجات وريادة التكلفة) أو لا تتبنى أياً من الاستراتيجيتين.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (9) أن متوسط نمو المبيعات يبلغ 17.1% تقريباً، وأن متوسط كثافة رأس المال يبلغ 17.9% تقريباً بمعنى أن الوزن النسبي للأصول الثابتة يبلغ 17.745% من إجمالي أصول شركات عينة الدراسة. كما أن متوسط **حجم شركات العينة** باللوغاريتم الطبيعى يبلغ 20.8 تقريباً. بينما يبلغ متوسط الرفع المالي على مستوى العينة 45 % تقريباً. **كما تبين من الإحصاءات الوصفية** أن متوسط العائد على الأصول على مستوى العينة 10.2 % تقريباً، إلى جانب أن متوسط نسبة الملكية الحكومية يبلغ 26.4 % تقريباً.

4.4. تحليل الارتباط

يتضمن الجدول رقم (10) مصفوفة إرتباط بيرسون، والتي تمثل الأداة الأولية لإكتشاف مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية. وبالنظر على العلاقة بين متغيرات البحث كما يوضحها الجدول رقم (10)، يتبين للباحث أن **الإزدواج الخطى** لا يمثل مشكلة فى البحث الحالى، حيث أن كل معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية فى البحث الحالى أقل من (0.80)، حيث بلغ أقصى معامل ارتباط (0.61) تقريباً بين مقياسي ممارسات التجنب الضريبي. وتظهر نتائج تحليل الإرتباط لبيرسون على مستوى شركات عينة البحث، **كما هو موضح بجدول رقم (10):**

- وجود ارتباط سالب ومعنوى (عند مستوى 5٪) بين معدل الضريبة الفعلي (وفقاً للمفهوم الثاني) كمقياس عكسي لممارسات التجنب الضريبي والاستراتيجية التنافسية، بما يعكس أن الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات تزيد فيها ممارسات التجنب الضريبي، كذلك توجد علاقة ارتباط موجبة معنوية بين معدل الضريبة الفعلي (وفقاً للمقياس الثاني) كمقياس عكسي لممارسات التجنب الضريبي والرفع المالي.
- وجود ارتباط سالب ومعنوي (عند مستوى 1٪) بين معدل الضريبة الفعلي (وفقاً للمقياس الثاني) كمقياس عكسي لممارسات التجنب الضريبي وكل من (حجم الشركة، العائد على الأصول، الملكية الحكومية). بينما يوجد ارتباط سالب ومعنوي (عند مستوى 1٪) بين معدل الضريبة الفعلي (وفقاً للمقياس الأول) كمقياس عكسي لممارسات التجنب الضريبي والملكية الحكومية. كما يوجد ارتباط سالب معنوي (عند مستوى 5٪) بين معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول وكثافة رأس المال، وعند مستوى 10٪ مع حجم الشركة.
- وجود ارتباط سالب ومعنوى (عند مستوى 1٪) بين استراتيجية تمييز المنتجات وكل من (استراتيجية ريادة التكلفة، كثافة رأس المال)، وارتباط موجب معنوي عند مستوى 5٪ بين استراتيجية تمييز المنتجات ونمو المبيعات. وارتباط موجب معنوي عند مستوى 1٪ بين استراتيجية تمييز المنتجات وحجم الشركة. بينما يوجد ارتباط سالب عند مستوى 1٪ بين استراتيجية ريادة التكلفة وكل من (كثافة رأس المال، الرفع المالي). كما يوجد ارتباط سالب معنوي عند مستوى 1٪ بين استراتيجية ريادة التكلفة وكل من (حجم الشركة، الملكية الحكومية)، وارتباط سالب معنوي عند 5٪ بين استراتيجية ريادة التكلفة والعائد على الأصول.

- وجود ارتباط موجب ومعنوى عند مستوى 5٪ بين نمو المبيعات والعائد على الأصول. وارتباط سالب معنوي بين كثافة رأس المال وكل من (حجم الشركة، الرفع المالي، العائد على الأصول). كذلك يوجد ارتباط موجب ومعنوى عند مستوى 1% بين حجم الشركة وكل من (الرفع المالي، الملكية الحكومية).
- وجود ارتباط سالب ومعنوى عند مستوى 1٪ بين الرفع المالي والعائد على الأصول. كذلك يوجد ارتياط موجب معنوي عند مستوى 1٪ بين العائد على الأصول و الملكية الحكومية.

جدول رقم (10): مصفوفة الإرتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات البحث

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
معدل الضريبة الفعلي (مقياس 1)	1.000									
معدل الضريبة الفعلي (مقياس 2)	0.610***	1.000								
استراتيجية تمييز المنتجات	-0.067	-0.119**	1.000							
استراتيجية ريادة التكلفة	-0.029	0.077	-0.468***	1.000						
نمو المبيعات	-0.048	-0.041	0.098**	-0.006	1.000					
كثافة رأس المال	-0.111**	0.077	-0.155***	0.243***	-0.022	1.000				
حجم الشركة	-0.092*	-0.166***	0.183***	-0.196***	0.069	-0.101**	1.000			
الرفع المالي	0.010	0.118**	-0.073	0.137***	-0.007	-0.148***	0.339***	1.000		
العائد على الأصول	0.038	-0.157***	0.014	-0.110**	0.117**	-0.076*	0.053	-0.341***	1.000	
الملكية الحكومية	-0.145***	-0.241***	0.008	-0.147***	0.002	0.012	0.384***	0.002	0.316***	1.000

***الارتباط دال عند مستوى معنوية 1٪

**الارتباط دال عند مستوى معنوية 5٪

*الارتباط دال عند مستوى معنوية 10٪

4.5. نتائج اختبار فروض الدراسة

اعتمدت الدراسة في اختبار فروضها على النماذج الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات الزمنية المتقطعة Panel Data بإستخدام البرنامج الإحصائي Stata/IC 15، والتي تجمع بين أسلوب البيانات القطاعية Cross sectional Data وأسلوب بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data **ويمكن توضيح نتائج اختبار فروض الدراسة** كما يلي:

4.5.1. اختبار أثر الاستراتيجية التنافسية على ممارسات التجنب الضريبي

لاختبار أثر الاستراتيجية التنافسية على ممارسات التجنب الضريبي **يتم التحقق من مدى صحة فرضية البحث الأولى القائلة بأنه" الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات هي أكثر تجنباً للضرائب من الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة خلال الفترة (2016- 2021)"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد وفقًا لطريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي وصياغة نموذج مكون من الاستراتيجية التنافسية والمتغيرات الضابطة التي يمكن من خلالها تقدير ممارسات التجنب الضريبي بدقة عالية. ويمكن توضيح نتائج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر الاستراتيجية التنافسية على ممارسات التجنب الضريبي من خلال الجدول رقم (11) التالي:

جدول رقم (11)

نتائج تحليل إنحدار ممارسات التجنب الضريبي على الاستراتيجية التنافسية والمتغيرات الضابطة

بإستخدام نموذج FGLS regression

المتغير	معدل الضريبة الفعلي ETR1				معدل الضريبة الفعلي ETR2			
	B	St.Err	t-value	p-value	B	St.Err	t-value	p-value
استراتيجية تمييز المنتجات	-.002	.003	-.669	.504	-.008	.004	-2.107	.035**
استراتيجية ريادة التكلفة	-.017	.005	-3.191	.001***	-.005	.003	-1.584	.113
نمو المبيعات	-.001	.001	-1.071	.284	.002	.002	.83	.407
كثافة رأس المال	-.158	.023	-6.907	0.000***	.056	.013	4.384	0.000***
حجم الشركة	-.012	.002	-5.241	0.000***	-.01	.002	-5.744	0.000***
الرفع المالي	-.008	.013	-.634	.526	.057	.011	5.334	0.000***
العائد على الأصول	.038	.021	1.812	.07*	-.044	.017	-2.625	.009***
Constant	.48	.045	10.644	0.000***	.408	.033	12.389	0.000***
تقييم دقة التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي								
Mean dependent var	0.186				0.214			
Number of obs	440				429			
SD dependent var	0.121				0.099			
Chi-square	92.045				67.480			
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1								

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (11) ما يلي:

- ❖ معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الأول، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (92.045)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- ❖ وجود أثر سالب (مستوى معنوية 1%) لكلاً من (استراتيجية ريادة التكلفة، كثافة رأس المال، حجم الشركة) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول بمعاملات انحدار بلغت على الترتيب (017.-، 158.-، 012.-) على الترتيب عند مستوى معنوية (000.)، بينما لوحظ وجود أثر موجب (مستوى معنوية 10%) للعائد على الأصول على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول بمعامل انحدار بلغ (0.038)، فى حين لوحظ عدم وجود أثر معنوى لكل من (استراتيجية تمييز المنتجات، نمو المبيعات، الرفع المالي) على ممارسات التجنب الضريبي معبراً عنها بمعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول.

وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الأولى للبحث الحالى، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (11) **وجود علاقة سالبة دالة إحصائياً** عند مستوى معنوية 1% بين الاستراتيجية التنافسية (ريادة التكلفة) ومعدل الضريبة الفعلي (المقياس الأول)، مما يعني أن الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة تتجنب مستوى أعلى من الضرائب مقارنة بالشركات التي تتبع استراتيجيات بديلة. ويتضح للباحث أن تلك النتيجة لا تدعم **فرضية البحث الأولى" الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات هي أكثر تجنباً للضرائب من الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة خلال الفترة (2016- 2021)"**. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Wisesa et al., 2023). وتختلف مع نتائج دراسات (Husnain et al., 2021; Zhang et al., 2022; Nurlis, 2023; HAMDIAH et al., 2024) . قد يحدث هذا لأن الشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) ملتزمين بتقليل التكاليف، لما تتمتع به من تغطية سوقية ضيقة، لذلك يجب على المدافعون زيادة ممارسات التجنب الضريبي لإعادة تخصيص تمويلها لحماية سوقها، حتى تحقق رضا العملاء (المستهلكين) أو لا ينتقل إلى منافس.

وقد قام الباحث باختبار لحساسية النتائج السابقة عن طريق تغيير التعريف الإجرائي لممارسات التجنب الضريبي باستخدام المقياس الثاني (نسبة مصروف الضريبة الحالية (+/-) ضريبة الدخل المؤجلة إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة)،'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (11) ما يلي:

- ❖ معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الثاني، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (67.480)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- ❖ وجود أثر سالب معنوي عند 5% بين استراتيجية تمييز المنتجات ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، **ويتضح للباحث أن تلك النتيجة لا تتفق مع ما جاء في التحليل الأساسي السابق عرضه بجدول رقم (11). ويمكن تفسير تلك النتيجة بأن** الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) يسعون إلى الابتكار وتوليد منتجات جديدة وإيجاد أسواق جديدة. ومن ثم يتمتع المنقبون بفرص التخطيط الضريبي الناشئة عن تركيزهم على دخول أسواق جغرافية ومنتجات جديدة والاستجابة للتغيير المستمر. وعليه يتجنب المنقبون مزيداً من الضرائب مقارنة بالمدافعين وبطريقة أكثر تعسف. ويفضل المنقبون المخاطرة، (Higgins et al., 2015).
- ❖ كما يوجد أثر سالب معنوي عند 1% بين كل من (حجم الشركة، العائد على الأصول) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، بينما لوحظ وجود أثر موجب (مستوى معنوية 1%) لكثافة رأس المال والرفع المالي على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، فى حين لوحظ عدم وجود أثر معنوى لكل من (استراتيجية ريادة التكلفة، نمو المبيعات) على ممارسات التجنب الضريبي معبراً عنها بمعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني. **ويتضح للباحث أن تلك النتائج لا تتفق مع ما جاء في التحليل الأساسي السابق عرضه بجدول (11) باستثناء النتيجة الخاصة بأثر حجم الشركة على ممارسات التجنب الضريبي.**

4.5.2. اختبار أثر حجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي

لاختبار أثر حجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، **يتم التحقق من مدى صحة فرضية البحث الثانية القائلة بأنه" يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد وفقًا لطريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي وصياغة نموذج مكون من المتغير التفاعلي (الاستراتيجية التنافسية*حجم الشركة) والمتغيرات الضابطة التي يمكن من خلالها تقدير ممارسات التجنب الضريبي بدقة عالية. ويمكن توضيح نتائج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر حجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي من خلال الجدول رقم (12) التالي:

جدول رقم (12)

نتائج تحليل إنحدار ممارسات التجنب الضريبي على المتغير التفاعلي (الاستراتيجية التنافسية*حجم الشركة) والمتغيرات الضابطة بإستخدام نموذج FGLS regression

المتغير	معدل الضريبة الفعلي ETR1				معدل الضريبة الفعلي ETR2			
	B	St.Err	t-value	p-value	B	St.Err	t-value	p-value
استراتيجية تمييز المنتجات	-.204	.077	-2.645	.008***	-.062	.044	-1.403	.161
استراتيجية ريادة التكلفة	.082	.094	.875	.381	.071	.054	1.322	.186
تمييز منتجات* حجم الشركة	.009	.004	2.616	.009***	.002	.002	1.166	.244
ريادة التكلفة* حجم الشركة	-.005	.005	-1.076	.282	-.004	.003	-1.445	.149
نمو المبيعات	-.001	.001	-.92	.358	.001	.002	.432	.666
كثافة رأس المال	-.163	.025	-6.429	0.000***	.055	.013	4.347	0.000***
حجم الشركة	-.016	.003	-5.165	0.000***	-.01	.002	-5.013	0.000***
الرفع المالي	-.002	.014	-.158	.875	.066	.011	5.83	0.000***
العائد على الأصول	.049	.024	2.025	.043**	-.031	.018	-1.763	.078*
Constant	.552	.063	8.811	0.000***	.406	.039	10.432	0.000***
تقييم دقة التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي								
Mean dependent var	0.186				0.214			
Number of obs	440				429			
SD dependent var	0.121				0.099			
Chi-square	111.267				73.825			
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1								

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (12) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الأول ETR1، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (111.267)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- **وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث،** تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (12) وجود علاقة موجبة معنوية بين المتغيرالتفاعلي (الاستراتيجية التنافسية * حجم الشركة) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول، وبناء على ذلك لا يمكن تفسير معنى الأثر الأساسي لكل من (الاسترتيجية التنافسية وحجم الشركة) على ممارسات التجنب الضريبي.

ويتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم فرضية البحث الثانية "يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)". ويلاحظ الباحث أن حجم الشركة يلعب دوراً معدلاً في العلاقة بين استراتيجية تمييز المنتجات وممارسات التجنب الضريبي، إذ أنه

عند تفاعله مع استراتيجية تمييز المنتجات يعمل على تخفيض ممارسات التجنب الضريبي. ويمكن تفسير ذلك بسبب خضوع الشركات الأكبر حجمًا للرؤية العامة والتنظيم الحكومي الصارم بما يتفق مع **نظرية التكلفة السياسية.**

- كما يوجد أثر سالب معنوي عند 1% بين كل من كثافة رأس المال على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول، بينما لوحظ وجود أثر موجب (مستوى معنوية 5%) للعائد على الأصول على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول، فى حين لوحظ عدم وجود أثر معنوى لكل من (استراتيجية ريادة التكلفة، استراتيجية ريادة التكلفة*حجم الشركة) على ممارسات التجنب الضريبي وتختلف تلك النتيجة مع دراسات (Husnain et al., 2021; Zhang et al., 2022; Nurlis, 2023; Wisesa et al., 2023; Hamdiah et al., 2024) . كذلك لا يوجد أثر لكل من (نمو المبيعات، الرفع المالي) على ممارسات التجنب الضريبي معبراً عنها بمعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول.

وقد قام الباحث باختبار لحساسية النتائج السابقة عن طريق تغيير التعريف الإجرائي لممارسات التجنب الضريبي باستخدام المقياس الثاني (نسبة مصروف الضريبة الحالية (+/-) ضريبة الدخل المؤجلة إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة). 'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (12) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (**73.825**)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- عدم وجود أثر معنوي لاستراتيجية تمييز المنتجات، كذلك للمتغير التفاعلي (استراتيجية تمييز المنتجات*حجم الشركة، استراتيجية ريادة التكلفة* حجم الشركة) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، **وتختلف هذه النتيجة مع ما جاء في التحليل الأساسي، وكذلك دراسة** (Higgins et al., 2015).
- كما توجد علاقة سالبة معنوية بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي أي علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى تجنبها للضرائب وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (أبو سالم، 2020)، حيث تخضع الشركات الأكبر حجمًا لمعدلات ضرائب أقل من تلك التي تخضع لها الشركات الأصغر حجماً، وذلك نتيجة لما تمتلكه من قوة سياسية واقتصادية تجعلها تتفاوض بشأن اعبائها الضريبية، مما يدعم نظرية القوة السياسية. **وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء في التحليل الأساسي.**

- **وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث،** تُظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (12) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرالتفاعلي (الاستراتيجية التنافسية * حجم الشركة) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، **ويتضح للباحث أن تلك النتيجة لا تدعم فرضية البحث الثانية "يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)". وهذا يعني عدم استقرار النتائج مع ما جاء بالتحليل الأساسي.**
- كما يوجد أثر موجب معنوي عند 1% بين كل من (كثافة رأس المال، الرفع المالي) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، بينما لوحظ وجود أثر موجب (مستوى معنوية 10%) للعائد على الأصول على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني. كذلك لا يوجد أثر لنمو المبيعات على ممارسات التجنب الضريبي معبراً عنها بمعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني. مما يعني عدم استقرار النتائج مع ما جاء في التحليل الأساسي.

4.5.3. اختبار أثر الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي

لاختبار أثر الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، **يتم التحقق من مدى صحة فرضية البحث الثالثة القائلة بأنه" يوجد أثر معنوي للروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)"**، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد وفقًا لطريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي وصياغة نموذج مكون من المتغير التفاعلي (الاستراتيجية التنافسية*الروابط السياسية) والمتغيرات الضابطة التي يمكن من خلالها تقدير ممارسات التجنب الضريبي بدقة عالية. ويمكن توضيح نتائج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر الروابط السياسية من خلال الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي من خلال الجدول رقم (13) التالي:

جدول رقم (13)

نتائج تحليل إنحدار ممارسات التجنب الضريبي على المتغير التفاعلي (الاستراتيجية التنافسية*الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية) والمتغيرات الضابطة بإستخدام نموذج FGLS regression

المتغير	معدل الضريبة الفعلي ETR1				معدل الضريبة الفعلي ETR2			
	B	St.Err	t-value	p-value	B	St.Err	t-value	p-value
استراتيجية تمييز المنتجات	-.027	.01	-2.728	.006***	-.015	.005	-2.813	.005***
استراتيجية ريادة التكلفة	-.025	.008	-3.085	.002***	-.001	.005	-.121	.904
الملكية الحكومية	-.077	.021	-3.683	0.000***	-.035	.015	-2.438	.015**
تمييز منتجات* الملكية الحكومية	.04	.021	1.857	.063*	.022	.012	1.806	.071*
ريادة التكلفة* الملكية الحكومية	.019	.022	.864	.387	-.027	.016	-1.711	.087*
نمو المبيعات	-.003	.002	-1.215	.224	-.0001	.002	-.055	.956
كثافة رأس المال	-.177	.028	-6.428	0.000***	.064	.012	5.16	0.000***
حجم الشركة	-.009	.003	-2.591	.01**	-.005	.002	-2.148	.032**
الرفع المالي	-.004	.019	-.205	.837	.06	.013	4.645	0.000***
العائد على الأصول	.139	.033	4.219	0.000***	-.015	.02	-.759	.448
Constant	.423	.063	6.695	0.000***	.313	.044	7.136	0.000***
تقييم دقة التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي								
Mean dependent var	0.186				0.214			
Number of obs	434				423			
SD dependent var	0.122				0.100			
Chi-square	117.159				275.077			
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1								

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

يتضح من نتائج الجدول رقم (13) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الأول ETR1، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (117.159)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- **وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث،** 'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (13) وجود علاقة موجبة معنوية عند مستوى 10% بين المتغيرالتفاعلي (استراتيجية تمييز المنتجات * الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول، وبناء على ذلك لا يمكن تفسير معنى الأثر الأساسي لكل من الاسترتيجية التنافسية الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية) على ممارسات التجنب الضريبي. **ويتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم فرضية البحث الثالثة "يوجد أثر معنوي للروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة**

بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)". ويلاحظ الباحث أن الروابط السياسية من خلال الملكية الحكومية تعمل كمعدل للعلاقة بين استراتيجية تمييز المنتجات وممارسات التجنب الضريبي، إذ أنه عند تفاعلها مع استراتيجية تمييز المنتجات يعمل على تخفيض ممارسات التجنب الضريبي. ويتم تفسير ذلك بأن المديرون في شركات العينة التي تسيطرعليها الحكومة (بها نسبة ملكية حكومية مرتفعة) يعينون ويقيمون من قبل الحكومة، ومن ثم يتولد لديهم حافز قوي بعدم تبني أي استراتيجيات للتجنب الضريبي، والسعي لاتخاذ قرارات لصالح الحكومة من شأنها حماية الإيرادات الحكومية (Bradshaw et al., 2019).

- كما يوجد أثر سالب معنوي عند 1% بين كل من كثافة رأس المال على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول، (مستوى معنوية 5%) لحجم الشركة على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول، بينما لوحظ وجود أثر موجب معنوي عند 1% للعائد على الأصول على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول. فى حين لوحظ عدم وجود أثر معنوى لكل من (استراتيجية ريادة التكلفة، استراتيجية ريادة التكلفة*الروابط السياسية) على ممارسات التجنب الضريبي وتختلف تلك النتيجة مع دراسات (Husnain et al., 2021; Zhang et al., 2022; Nurlis, 2023; Wisesa et al., 2023; Hamdiah et al., 2024) . كذلك لا يوجد أثر لكل من (نمو المبيعات، الرفع المالي) على ممارسات التجنب الضريبي معبراً عنها بمعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول.

وقد قام الباحث باختبار لحساسية النتائج السابقة عن طريق تغيير التعريف الإجرائي لممارسات التجنب الضريبي باستخدام المقياس الثاني (نسبة مصروف الضريبة الحالية (+/-) ضريبة الدخل المؤجلة إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة). 'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (13) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (**275.077**)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- وجود أثر موجب معنوي للمتغير التفاعلي (استراتيجية تمييز المنتجات*الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، **وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في التحليل الأساسي. وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث،** 'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (13) وجود علاقة معنوية بين المتغيرالتفاعلي (استراتيجية تمييز المنتجات * الروابط السياسية من خلال نسبة

الملكية الحكومية) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، **ويتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم فرضية البحث الثالث، وهذا يعني استقرار النتائج مع ما جاء بالتحليل الأساسي.**

- كذلك وجود أثر سالب معنوي للمتغير التفاعلي (استراتيجية ريادة التكلفة*الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، بما يعني أن تفاعل الروابط السياسية مع استراتيجية ريادة التكلفة يقابها زيادة ممارسات التجنب الضريبي، وبالرغم من الدور المعدل للروابط السياسية في هذه العلاقة إلا أن هذه النتيجة **تختلف مع ما جاء في التحليل الأساسي.** حيث **تعمل الروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على توفير حماية ضريبية للشركات وتقليل مخاطر اكتشاف ملاجئها الضريبية، هذا بالإضافة إلى الاستحواذ على معلومات حول التغيرات المتوقعة في القوانين الضريبية، وتوقيت تنفيذها، وتوفير فرص أكبر للتمويل بالديون، ومن ثم زيادة مستوى المخاطرة (Kim and Zhang, 2016)، و ذلك بفرض أن الملاك الحكوميين لا يتصرفون بشكل أخلاقي بل يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية (Davis et al., 2016; Zeng, 2016).**
- كما توجد علاقة سالبة معنوية بين حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي أي علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى تجنبها للضرائب، **وتتفق هذه النتيجة وتتفق تلك النتيجة مع ما جاء في التحليل الأساسي.** كما يوجد أثر موجب معنوي عند 1% لكثافة رأس المال على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، و**تختلف هذه النتيجة مع ما جاء في التحليل الأساسي.**
- بينما لوحظ وجود أثر موجب (مستوى معنوية 1%) للرفع المالي على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، و**تختلف هذه النتيجة مع ما جاء في التحليل الأساسي.** بينما لا يوجد أثر معنوي لكل من (نمو المبيعات، والعائد على الأصول) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني.

بعد الإنتهاء من اختبار فرضيات البحث، ومناقشة وتفسير النتائج، يعرض الباحث ملخص لنتائج اختبار الفرضيات بالجدول رقم (14)

جدول رقم (14)

ملخص نتائج اختبار فروض البحث

الفرضيات	نص الفرضية	النتيجة
الأولى	الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات هي أكثر تجنباً للضرائب من الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة خلال الفترة (2016- 2021)	رفض
الثانية	يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)	قبول
الثالثة	يوجد أثر معنوي للروابط السياسية (نسبة الملكية الحكومية) على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)	قبول

4.6. تحليلات إضافية

يمكن للمديرين التأثير على ممارسات التجنب الضريبي. يزعم Fama & Jensen (1983) أن مجلس الإدارة هو آلية رئيسية للرقابة الداخلية، وهو المسؤول عن مراقبة حقوق المساهمين. أن المديرين الخارجيين يتم تشجيعهم على الوفاء بمراقبتهم الفورية من أجل زيادة قدرة المجلس على مراقبة الإدارة بشكل فعال في المواقف التي تتميز بمشاكل الوكالة الناشئة عن فصل الملكية عن الإدارة، ويمكن أن يساعد في الحد من التجنب الضريبي التعسفي.

تختلف كفاءة مجلس الإدارة حسب استقلاليته وحجمه وتنوعه بين الجنسين ومعرفته المهنية وما إلى ذلك (Duhoon & Singh, 2023). إن وجود المزيد من المديرين المستقلين يقلل من احتمالية تبني سلوك التجنب الضريبي بسبب المراقبة الفعالة لسلوك تقليل الضرائب في مجالس الإدارة (Alkurdi & Mardini, 2020; Zaqeeba & Iskandar, 2020). التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يؤدي إلى تقليل التجنب الضريبي لأن الخصائص الأنثوية مرتبطة بانخفاض المخاطرة والمزيد من الخيارات الأخلاقية (Hoseini et al., 2019; Jarboui et al., 2020). زعم Hoseini et al. (2019) أن مجالس الإدارة الكبيرة أقل فعالية من المجالس الصغيرة بسبب العديد من وجهات النظر في اتخاذ أي قرار. لكن فرص الاحتيال المحاسبي تزداد مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة (Zemzem & Ftouhi, 2013) مما يؤدي إلى المزيد من التجنب الضريبي.

وقد حظيت العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وممارسات التجنب الضريبي لإهتمام من جانب عدد من الأدبيات السابقة، ولم تتفق نتائج تلك الدراسات، فعلى سبيل المثال: أشار (Xie et al., 2003) أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم ربما تكون أقل تقيداً بمشاكل البيروقراطية وربما تكون أكثر وظيفية فى القيام بمهامها. بينما يرى (Haniffa and Hudaib, 2006) أن

وجود عدد صغير من الأعضاء فى مجلس إدارة الشركة يعد أكثر فعالية فى الحد من دوافع المديرين نحو التهرب من مسئولياتهم، حيث إنه يكون من السهل مراقبة كل عضو من أعضاء المجلس، وأن القرارات يمكن أن تتخذ بسرعة، الأمر الذى قد يترك أثاراً إيجابية على أداء الشركة. من ناحية أخرى، يرى (Kiel and Nicholson, 2003) أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم ربما تكون قادرة على الاستفادة من مدى واسع من الخبرات، والتى تعمل على تحسين عملية صناعة القرارات داخل الشركة.

وقد استهدفت دراسة عيسى (2015) قياس أثر حوكمة الشركات على ممارسات التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث بفحص عينة من الشركات المقيدة أسهمها في البورصة المصرية تمثلت في أنشط (50) شركة خلال الفترة من (2006- 2010)، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى. **أشارت نتائج الدراسة** إلى عدم معنوية تأثير كل من (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة) على ممارسات التجنب الضريبي. بينما اختبرت دراسة موسى (2020) العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي، ومدى تأثر هذه العلاقة بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات. وقد تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة (89) شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية للفترة من (2016- 2018) بإجمالي (267) مشاهدة. وقد تم قياس التجنب الضريبي كمقياس عكسي لمعدل الضريبة النقدي الفعلي طويل الأجل. **ومن بين نتائج الدراسة المتحصل عليها،** لوحظ وجود أثر سالب معنوي لحجم مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي، مما يعني أن حجم مجلس الإدارة لا يعد من آليات الحوكمة الفعالة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي. كما لوحظ وجود أثر سالب معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على معدل الضريبة النقدي الفعلي، فزيادة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة يؤدي إلى الحد من الممارسات الإنتهازية للتجنب الضريبي. وعن الأثر المعدل لاستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي، أشارت النتائج إلى عدم معنوية الأثر التفاعلي للمتغير (استقلالية المجلس* التحفظ المحاسبي) على ممارسات التجنب الضريبي.

أما دراسة الإسداوي وسليم (2021) والتي استهدفت اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على التجنب الضريبي على عينة من شركات المساهمة المصرية مكونة من (60) شركة غير مالية تنتمي إلى 8 قطاعات اقتصادية خلال الفترة من (2009- 2016) بإجمالي 366 مشاهدة. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في اختبار فرضيات الدراسة، **وعن أثر حجم مجلس الإدارة على التجنب الضريبي، أشارت نتائج الدراسة** إلى وجود أثر سالب معنوي لحجم

مجلس الإدارة على التجنب الضريبي، وقد فسرت الدراسة ذلك بأن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة ربما يؤدي إلى تحقيق مزيد من الرقابة على الإدارة التنفيذية لتبني ممارسات أخلاقية والحد من الممارسات الإنتهازية، بما في ذلك ممارسات التجنب الضريبي. كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على التجنب الضريبي. وفي ذات السياق، سعت دراسة الباز (2021) لاختبار محددات التجنب الضريبي في البيئة المصرية متمثلة في (أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية)، بالإضافة إلى دراسة أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة. وفي سبيل تحقيق أهداف دراسته، أجرى الباحث دراسة تطبيقية على عينة (114) شركة غير مالية خلال الفترة من (2015- 2019). **وقد أشارت نتائج الدراسة** إلى وجود أثر سالب معنوي لحجم مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي، بما يعني أن زيادة حجم مجلس الإدارة يصاحبه صعوبة في إقناع جميع الأعضاء بممارسات التجنب الضريبي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لإستقلالية مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي.

كما استهدفت دراسة Husnain et al. (2021) اختبارالدور المعدل لهيكل مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة) على العلاقة بين استراتيجيات الأعمال والتجنب الضريبي، وعلى عينة مكونة من 125 شركة غير مالية مدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة من (2013 – 2017). أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين بمجالس إدارة الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) يؤدي إلى إنخفاض ممارسات التجنب الضريبي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة حجم مجلس إدارة الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) سوف يؤدي إلى زيادة ممارسات التجنب الضرائب. أما دراسة محمد (2023) فمن بين أهدافها اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة من خلال (حجم المجلس، استقلالية المجلس، ازدواجية دور الرئيس التنفيذي) على أنشطة التجنب الضريبي. وعلى عينة من 30 شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2019- 2022)، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، أشارت النتائج إلى وجود تأثير سالب معنوي لحجم مجلس الإدارة على أنشطة التجنب الضريبي. كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير سالب معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي. بينما استخدمت دراسة Chua et al. (2023) نموذج تحليل الانحدار لتحديد التأثير المعدل لحوكمة الشركات على العلاقة بين استراتيجية الأعمال وتجنب الضرائب لشركات المساهمة العامة الفلبينية خلال الفترة من (2010 – 2019). وعلى عينة من 627 مشاهدة. تم تصنيف الشركات على أنها تتبنى استراتيجيات (تمييز المنتجات/ ريادة التكلفة/ مختلطة) بناءً على المقياس المركب لإستراتيجيات الأعمال. بينما، استخدمت هذه الدراسة معدل الضريبة الفعلي

النقدي (CETR) ومعدل الضريبة الفعلي المحاسبي (AETR) كمقاييس لتجنب الضرائب. **وحول الدور المعدل لحجم مجلس الإدارة على العلاقة بين استراتيجيات الأعمال والتجنب الضريبي، أشارت النتائج إلى أن حجم مجلس الإدارة** له تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين الشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة (المدافعون) وممارسات التجنب الضريبي معبراً عنه بمعدل الضريبة الفعلي المحاسبي. أما عن الدور المعدل لاستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين استراتيجية الأعمال والتجنب الضريبي، فقد أشارت النتائج إلى أن لاستقلالية مجلس الإدارة تأثير سلبي معنوي على العلاقة بين الشركات التي تتبع استراتيجية تمييز المنتجات (المنقبون) وممارسات التجنب الضريبي معبراً عنه بمعدل الضريبة الفعلي المحاسبي**.** وفي ذات السياق سعت دراسة Kerr et al. (2024) لكشف العلاقة بين حوكمة الشركات والتجنب الضريبي في المكسيك، وعلى عينة مكونة من (928) مشاهدة، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المكسيكية ذات الحوكمة الأقوى تشارك في تجنب ضريبي أقل وأن النتائج تتركز في الشركات ذات الملكية العائلية، والشركات غير المدرجة في البورصة، وكلاهما لديه حوكمة أضعف بشكل طبيعي. كما تشير النتائج إلى أن إصلاحات الحوكمة فعالة في الحد من التجنب الضريبي.

إذا كان لدى المساهمين والمديرين تفضيلات مختلفة للتجنب الضريبي، فسيتم استخدام آليات الحوكمة للتأثير على قرارات المديرين بشأن التجنب الضريبي. على سبيل المثال، قد تمنع آليات حوكمة معينة (أو تخفف) الاستثمار المفرط أو الناقص في التجنب الضريبي. وهنا سيتم التركيز على آليات الحوكمة التي 'يعتقد أنها وثيقة الصلة بقرارات الضرائب. وعلى وجه التحديد، سيتم التركيز على حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة. إن مدى تأثير المديرين المستقلين على السياسة الضريبية للشركة ليس واضحاً مسبقاً. وقد لا يتمتع المديرون المستقلون بخبرة كافية خاصة بالشركة للتأثير على السياسة الضريبية للشركة. وبدلاً من ذلك، قد يكونون قادرين على الاستفادة من الخبرة الخارجية في المواقف الضريبية لشركات أخرى وبالتالي يكونون أكثر عرضة للتأثير على أنشطة التخطيط الضريبي. وينبغي للمديرين المستقلين أن يدركوا أن هناك تكاليف محتملة مرتبطة بالمواقف الضريبية المتطرفة، وبالتالي، ينبغي لهم أن يحاولوا التخفيف من التجنب الضريبي المتعسف. وإذا كان المديرون المستقلون يراقبون المواقف الضريبية للمديرين أو كانوا حساسين بشكل أو بآخر للتجنب الضريبي الشديد، فإنه من المتوقع وجود علاقة موجبة (سالبة) بين استقلال مجلس الإدارة والتجنب الضريبي (Armstrong et al., 2015).

فى ضوء ما سبق يلاحظ الباحث ندرة الدراسات السابقة التي تناولت أثر أليات حوكمة مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة) على علاقة الاستراتيجية التنافسية بممارسات

التجنب الضريبي، مما يؤدي إلى عدم كفاية الأدلة التي تدعم تأثيرآليات حوكمة مجلس الإدارة على علاقة الاستراتيجية التنافسية بممارسات التجنب الضريبي. حيث يتوقع الباحث أن نسبة المديرين الخارجيين في مجلس الإدارة الأعلى يمكن أن تقلل بشكل كبير من احتمالية التجنب الضريبي التعسفي. **كما لاحظ الباحث** أن الدراسات السابقة تتعلق بخصائص الحوكمة لشركات تنتمي إلى بيئات أجنبية، ومن ثم لا يمكن تعميم نتائجها علي البيئة المصرية. **لذا تعتبر** الدراسة الحالية موضع أهمية في البيئة المصرية وذلك، لعدم وجود أي دراسة في البيئة المصرية- إلى حد علم الباحث- قامت بدراسة واختبار تأثير الدور المعدل لآليات حوكمة مجلس الإدارة على علاقة الاستراتيجية التنافسية بممارسات التجنب الضريبي. لذلك، **يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين** كما يلي:

وللتعرف على الدور المعدل لكل آلية من آليات حوكمة مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، يتم اشتقاق الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الإضافية الأولى: يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي.

الفرضية الإضافية الثانية: يوجد تأثير لإستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي.

بشأن اختبار الفرضيتين الإضافيتين، يتم الإعتماد على نموذج تحليل للإنحدار الخطى المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis)، حيث سيعتمد الباحث على نموذجين للإنحدار، يتعلق النموذج الأول باختبار الفرضية الإضافية الأولى، ويبنى على أن ممارسات التجنب الضريبي تعد دالة فى كل من التفاعل بين (الاستراتيجية التنافسية وحجم مجلس الإدارة)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

ممارسات التجنب الضريبي= دالة (الاستراتيجية التنافسية*حجم مجلس الإدارة) + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثانى علي النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$TAX\text{-}AVOID_{it}=B_0+B_1DIFF_{it}+B_2LEAD_{it}+B_3BORSIZE_{it}+B_4DIFF_{it}*BORSIZE_{it}+B_5LEAD_{it}*BORSIZE_{it}+B_6GROWTH_{it}+B_7CAPINT_{it}+B_8SIZEit+B_9LEV_{it}+B_{10}ROA_{it}+\varepsilon_{it}$$

أما النموذج الثاني فيتعلق باختبار فرضية البحث الإضافية الثانية، ويبنى على أن ممارسات التجنب الضريبي تعد دالة فى كل من التفاعل بين (الاستراتيجية التنافسية واستقلالية مجلس الإدارة)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

ممارسات التجنب الضريبي= دالة (الاستراتيجية التنافسية*استقلالية مجلس الإدارة)+ المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثاني علي النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$TAX\text{-}AVOID_{it} = B_0 + B_1 DIFF_{it} + B_2 LEAD_{it} + B_3 BORIND_{it} + B_4 DIFF_{it} * BORIND_{it} + B_5 LEAD_{it} * BORIND_{it} + B_6 GROWTH_{it} + B_7 CAPINT_{it} + B_8 SIZE_{it} + B_9 LEV_{it} + B_{10} ROA_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$TAX\text{-}AVOID_{it}$	ممارسات التجنب الضريبي للشركة (i) عن الفترة (t).
$DIFF_{it}$	استراتيجية تمييز المنتجات للشركة (i) فى خلال الفترة (t).
$LEAD_{it}$	استراتيجية ريادة التكلفة للشركة (i) فى خلال الفترة (t).
$GROWTH_{it}$	معدل نمو مبيعات الشركة (i) خلال الفترة (t).
$CAPINT_{it}$	كثافة رأس المال للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
$SIZE_{it}$	حجم الشركة (i) فى نهاية الفترة (t).
LEV_{it}	الرفع المالي (المديونية) بالشركة (i) فى نهاية الفترة (t).
ROA_{it}	معدل العائد على أصول الشركة (i) فى نهاية الفترة (t).
$BORSIZE_{it}$	حجم مجلس إدارة الشركة (i) فى نهاية الفترة (t).
$DIFF_{it} * BORSIZE_{it}$	المتغير التفاعلي (تمييز المنتجات * حجم المجلس) الشركة (i) خلال الفترة (t).
$LEAD_{it} * BORSIZE_{it}$	المتغير التفاعلي (ريادة التكلفة * حجم المجلس) الشركة (i) خلال الفترة (t).
$BORIND_{it}$	استقلالية مجلس إدارة الشركة (i) خلال الفترة (t).
$DIFF_{it} * BORIND_{it}$	المتغير التفاعلي (تمييز المنتجات* استقلالية المجلس) الشركة (i) خلال الفترة (t).
$LEAD_{it} * BORIND_{it}$	المتغير التفاعلي (ريادة التكلفة * استقلالية المجلس) الشركة (i) خلال الفترة (t).
B_0	ثابت الانحدار
$\beta_1 - \beta_{10}$	معاملات المتغيرات المدرجة بالنماذج.
ε_{it}	الخطأ العشوائى

وفيما يتعلق بالتعريفات الإجرائية للمتغيرات المتضمنة بالنموذجين السابقين، فقد سبق أن تناولها الباحث فيما عدا:

- **حجم مجلس الإدارة** BSIZEit**:** يتم قياس حجم مجلس الإدارة من خلال حساب الوسيط على مستوى شركات العينة، واعطاء القيمة (1) للمشاهدات التي تقل عن الوسيط والذي، والقيمة (صفر) للشركات التي يزيد فيها حجم مجلس الإدارة عن الوسيط، وذلك من منطلق أن صغر حجم مجلس الإدارة إنما يعكس زيادة كفاءة وفعالية المجلس (عفيفي، 2015: 27- 28).
- **استقلالية مجلس الإدارة** BINDEPit : يتم قياس استقلالية مجلس الإدارة من خلال نسبة الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس إدارة، هذا ويتم التعبير عن استقلالية مجلس الإدارة كمتغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كانت نسبة المديرين غير التنفيذيين والمستقلين **تزيد عن الوسيط، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.**

وفيما يلي يتناول الباحث نتائج اختبارات الفرضيتين الإضافيتين:

4.6.1. اختبار أثر حجم مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي

لاختبار أثر حجم مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، يتم التحقق من مدى صحة فرضية البحث الإضافية الأولى القائلة بأنه" **يوجد أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)**"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد وفقًا لطريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي وصياغة نموذج مكون من المتغير التفاعلي (الاستراتيجية التنافسية*حجم مجلس الإدارة) والمتغيرات الضابطة التي يمكن من خلالها تقدير ممارسات التجنب الضريبي بدقة عالية. ويمكن توضيح نتائج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر حجم مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي من خلال الجدول رقم (15) التالي:

جدول رقم (15)

نتائج تحليل إنحدار ممارسات التجنب الضريبي على المتغير التفاعلي (الاستراتيجية التنافسية*حجم مجلس الإدارة) والمتغيرات الضابطة بإستخدام نموذج FGLS regression

المتغير	معدل الضريبة الفعلي ETR1				معدل الضريبة الفعلي ETR2			
	B	St.Err	t-value	p-value	B	St.Err	t-value	p-value
استراتيجية تمييز المنتجات	-.02	.017	-1.192	.233	.008	.022	0.36	.717
استراتيجية ريادة التكلفة	.052	.016	3.268	.001***	.046	.018	2.60	.009***
حجم مجلس الإدارة	-.002	.001	-1.477	.14	.002	.002	1.09	.276
تمييز منتجات*حجم المجلس	.001	.002	.656	.512	-.003	.003	-1.01	.315
ريادة التكلفة* حجم المجلس	-.007	.002	-3.854	0.000***	-.008	.002	-3.90	0.000***
نمو المبيعات	-.003	.001	-2.465	.014**	.002	.005	0.36	.717
كثافة رأس المال	-.141	.022	-6.349	0.000***	.061	.016	3.75	0.000***
حجم الشركة	-.007	.002	-3.577	0.000***	-.011	.002	-4.93	0.000***
الرفع المالي	-.018	.012	-1.468	.142	.072	.014	5.09	0.000***
العائد على الأصول	.041	.025	1.654	.098*	-.042	.03	-1.38	.166
Constant	.4	.04	10.098	0.000***	.415	.045	9.24	0.000***
تقييم دقة التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي								
Mean dependent var	0.186				0.214			
Number of obs	410				401			
SD dependent var	0.123				0.102			
Chi-square	180.430				154.036			
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1								

يتضح من نتائج الجدول رقم (15) ما يلي:

- ❖ معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الأول ETR1، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (180.430)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- ❖ وجود أثر موجب معنوي عند 1% لاستراتيجية ريادة على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول ETR1، **ويمكن تفسير تلك النتيجة بأن** الشركات التي تتبع استراتيجية دفاعية (ريادة التكلفة) ستنظرعادةً في التكاليف التي تتحملها لتنفيذ التجنب الضريبي أكثر من الفوائد التي يمكن الحصول عليها (Higgins et al., 2015)، حيث تعتبر التكاليف الإضافية للتجنب الضريبي ضارة بميزتها التنافسية.

- ❖ **وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الإضافية الأولى،** 'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (15) وجود علاقة سالبة بين المتغيرالتفاعلي (استراتيجية ريادة التكلفة * حجم مجلس الإدارة) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول، **بما يعني وجود علاقة موجبة بين المتغير التفاعلي** (استراتيجية ريادة التكلفة * حجم مجلس الإدارة) **وممارسات التجنب الضريبي، ويتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم فرضية البحث الإضافية الأولى "يوجد أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016-2021)". ويلاحظ الباحث أن حجم مجلس الإدارة يمثل متغيراً منظماً في العلاقة بين استراتيجية ريادة التكلفة وممارسات التجنب الضريبي، إذ أنه عند تفاعله مع استراتيجية ريادة التكلفة يعمل على زيادة ممارسات التجنب الضريبي. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه Hoseini et al. (2019) من أن مجالس الإدارة الكبيرة أقل فعالية من المجالس الصغيرة بسبب العديد من وجهات النظر في اتخاذ أي قرار. لكن فرص الاحتيال المحاسبي تزداد مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة (Zemzem & Ftouhi, 2013) مما يؤدي إلى المزيد من التجنب الضريبي. حيث أشارت النتيجة إلى أن حجم المجلس الصغير قد يقود الإدارة إلى الشروع في مزيد مع ممارسات التجنب الضريبي خاصة إذا كانت الشركة تتبنى استراتيجية تنافسية لريادة التكلفة.**

- ❖ كما توجد علاقة سالبة معنوية بين كل من (نمو المبيعات، حجم الشركة، كثافة رأس المال) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول ETR1. وعلاقة موجبة معنوية بين العائد على الأصول ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول. بينما لا يوجد أثر معنوي لكل من (استراتيجية تمييز المنتجات، حجم مجلس الإدارة، استراتيجية تمييز المنتجات* حجم مجلس الإدارة، الرفع المالي).

وقد قام الباحث باختبار لحساسية النتائج السابقة عن طريق تغيير التعريف الإجرائي لممارسات التجنب الضريبي باستخدام المقياس الثاني (نسبة مصروف الضريبة الحالية (+/-) ضريبة الدخل المؤجلة إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة). 'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (15) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (154.036)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- عدم وجود أثر لاستراتيجية تمييز المنتجات، كذلك للمتغير التفاعلي (استراتيجية تمييز المنتجات*حجم مجلس الإدارة) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، **وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في التحليل الأساسي، بينما تختلف مع دراسات سابقة مثل دراسة** (Higgins et al., 2015).
- **بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (15) يلاحظ الباحث وجود علاقة موجبة دالة احصائياً عند مستوى معنوية 1%** بين كل من استراتيجية ريادة التكلفة ومعدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي للتجنب الضريبي، كما تبين عدم معنوية تأثير حجم مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي، كذلك معنوية تأثير حجم مجلس الإدارة على العلاقة بين استراتيجية ريادة التكلفة وممارسات التجنب الضريبي. أي أن لحجم مجلس الإدارة دور منظم في علاقة الاستراتيجية التنافسية بممارسات التجنب الضريبي. فعند تفاعل استراتيجية ريادة التكلفة مع حجم مجلس الإدارة يؤدي ذلك إلى زيادة ممارسات التجنب الضريبي، وتتفق هذه النتيجة مع ما **جاء في التحليل الأساسي.**
- كما توجد علاقة سالبة معنوية بين كل من حجم الشركة ومعدل الضريبة الفعلي أي علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى تجنبها للضرائب، حيث تخضع الشركات الأكبر حجمًا لمعدلات ضرائب أقل من تلك التي تخضع لها الشركات الأصغر حجمًا، مما يدعم نظرية القوة السياسية. كما توجد علاقة موجبة معنوية عند 1% بين كل من (كثافة رأس المال، الرفع المالي) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني وتختلف تلك النتيجة مع ما **جاء في التحليل الأساسي بما يعني عدم استقرار النتائج.**

4.6.2. اختبار أثر استقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي

لاختبار أثر استقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، يتم التحقق من مدى صحة فرضية البحث الإضافية الثانية القائلة بأنه" **يوجد أثر معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب**

الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي وصياغة نموذج مكون من المتغير التفاعلي (الاستراتيجية التنافسية*استقلالية مجلس الإدارة) والمتغيرات الضابطة التي يمكن من خلالها تقدير ممارسات التجنب الضريبي بدقة عالية. ويمكن توضيح نتائج الإنحدار الخطي المتعدد لأثر استقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي من خلال الجدول رقم (16) التالي:

جدول رقم (16)

نتائج تحليل إنحدار ممارسات التجنب الضريبي على المتغير التفاعلي (الاستراتيجية التنافسية*استقلالية مجلس الإدارة) والمتغيرات الضابطة باستخدام نموذج FGLS regression

معدل الضريبة الفعلي ETR2				معدل الضريبة الفعلي ETR1				المتغير
p-value	t-value	St.Err	B	p-value	t-value	St.Err	B	
.001***	-3.36	.021	-.069	.006***	-2.726	.022	-.06	استراتيجية تمييز المنتجات
.033**	-2.137	.013	-.028	.719	-.359	.022	-.008	استراتيجية ريادة التكلفة
.002***	-3.076	.013	-.039	.689	-.4	.014	-.006	استقلالية مجلس الإدارة
.001***	3.288	.024	.08	.008***	2.65	.025	.067	تمييز منتجات*استقلالية المجلس
.071*	1.807	.017	.03	.697	-.39	.029	-.011	ريادة التكلفة* استقلالية المجلس
.512	.655	.001	.001	.887	-.142	.002	-.0003	نمو المبيعات
0.000***	3.675	.011	.039	0.000***	-7.563	.022	-.165	كثافة رأس المال
0.000***	-8.377	.002	-.013	0.000***	-5.155	.002	-.011	حجم الشركة
0.000***	7.634	.008	.058	.378	-.882	.014	-.013	الرفع المالي
.001***	-3.441	.017	-.058	.061*	1.871	.02	.038	العائد على الأصول
0.000***	14.834	.033	.496	0.000***	10.522	.046	.48	Constant
تقييم دقة التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي								
0.214				0.186				Mean dependent var
400				410				Number of obs
0.102				0.123				SD dependent var
152.854				108.246				Chi-square
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1								

يتضح من نتائج الجدول رقم (16) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الأول ETR1، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (108.246)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.

- وجود أثر سالب معنوي عند 1% لاستراتيجية تمييز المنتجات على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول ETR1، كمقياس عكسي لممارسات التجنب الضريبي، بمعنى زيادة ممارسات التجنب الضريبي في الشركات التي تتبنى استراتيجية تمييز المنتجات.
- **وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الإضافية الثانية،** 'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (16) وجود علاقة موجبة بين المتغيرالتفاعلي (استراتيجية تمييز المنتجات*استقلالية مجلس الإدارة) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول، **بما يعني وجود علاقة سالبة بين المتغير التفاعلي** (استراتيجية تمييز المنتجات* استقلالية مجلس الإدارة) **وممارسات التجنب الضريبي، ويتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم فرضية البحث الإضافية الثانية "يوجد أثر معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016- 2021)". ويلاحظ الباحث أن استقلالية مجلس الإدارة يمثل متغيراً منظماً في العلاقة بين استراتيجية تمييز المنتجات وممارسات التجنب الضريبي، إذ أنه عند تفاعله مع استراتيجية تمييز المنتجات يعمل على زيادة ممارسات التجنب الضريبي. أي أن وجود المزيد من المديرين المستقلين يقلل من احتمالية تبني سلوك التجنب الضريبي بسبب المراقبة الفعالة لسلوك تقليل الضرائب في مجالس الإدارة (Alkurdi &Mardini, 2020; Zaqeeba &Iskandar, 2020).**
- كما توجد علاقة سالبة معنوية عند مستوى 1% بين كل من (كثافة رأس المال، حجم الشركة) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول ETR1. وعلاقة موجبة معنوية بين العائد على الأصول ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الأول. **بينما لا يوجد أثر معنوي** لكل من (استراتيجية ريادة التكلفة، استقلالية مجلس الإدارة، نمو المبيعات، استراتيجية ريادة التكلفة* استقلالية مجلس الإدارة، الرفع المالي).

وقد قام الباحث باختبار لحساسية النتائج السابقة عن طريق تغيير التعريف الإجرائي لممارسات التجنب الضريبي باستخدام المقياس الثاني (نسبة مصروف الضريبة الحالية (+/-) ضريبة الدخل المؤجلة إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة). 'تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (16) ما يلي:

- ❖ معنوية النموذج المستخدم فى التنبؤ بممارسات التجنب الضريبي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (**152.854**)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار يتمتع بملاءمة عالية.
- ❖ وجود أثر موجب معنوي عند 1% للمتغير التفاعلي (استراتيجية تمييز المنتجات*استقلالية مجلس الإدارة) على معدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني ETR2، **وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في التحليل الأساسي، بينما تختلف مع دراسات سابقة مثل دراسة** (Higgins et al., 2015).
- ❖ **بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (16) يلاحظ الباحث وجود أثر موجب عند مستوى معنوية 10% لاستقلالية** مجلس الإدارة على العلاقة بين استراتيجية ريادة التكلفة وممارسات
- ❖ التجنب الضريبي. أي أن لاستقلالية مجلس الإدارة دور منظم في علاقة الاستراتيجية التنافسية بممارسات التجنب الضريبي. فعند تفاعل استراتيجية ريادة التكلفة مع استقلالية مجلس الإدارة يؤدي ذلك إلى خفض ممارسات التجنب الضريبي، وتختلف هذه النتيجة مع ما **جاء في التحليل الأساسي.**
- ❖ كما توجد علاقة سالبة معنوية عند 1% بين كل من (حجم الشركة، والعائد على الأصول) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني، وتتفق النتيجة مع **التحليل الأساسي فيما يتعلق بأثر** حجم الشركة، وتختلف عن **التحليل الأساسي فيما يتعلق بتأثير العائد على الأصول**. كما توجد علاقة موجبة معنوية عند 1% بين كل من (كثافة رأس المال، الرفع المالي) ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للمقياس الثاني وتختلف تلك النتيجة مع ما **جاء في التحليل الأساسي بما يعني عدم استقرار النتائج.**

بعد الإنتهاء من تحليل النتائج واختبار فرضيات البحث، يقوم الباحث فى القسم التالي (الخامس) بعرض خلاصة البحث، وإقتراح العديد من المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية.

القسم الخامس

خلاصة البحث والدراسات المستقبلية

5.1. خلاصة البحث

أشارت نتائج بحوث أكاديمية إلى أهمية دراسة محددات ممارسات التجنب الضريبي من جانب معدي التقارير المالية. في ضوء ذلك أهتمت العديد من الدراسات السابقة باختبار لمجموعة من العوامل التي يتوقع تأثيرها على ممارسات التجنب الضريبي. **ولم تحظى دراسة واختبار العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي بالإهتمام الكافى إلا من قبل بعض الدراسات الأجنبية** (**مثل** Higgins et al., 2015; Ihsan & Mustikasari., 2018; Sadjiarto et al., 2020). **وعلى غرار ما سبق فقد استهدفت** أدبيات سابقة فى البيئة المصرية دراسة العلاقة بين استراتيجية الأعمال وممارسات التجنب الضريبي، (**مثل**: زلط وحشاد، 2023). وهذا يعكس وجود ندرة نسبية في تناول تلك العلاقة في البيئة المصرية. **إلى جانب تضارب نتائج الدراسات السابقة** التى تناولت العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، كان هناك دافع لاختبار تلك العلاقة في البيئة المصرية، فضلاً عن البحث عن متغيرات يمكنها تفسير هذا التضارب، وبمراجعة الأدبيات السابقة وجد الباحث أنه قد يكون بالإمكان تفسير هذا التضارب، من خلال دراسة واختبار الدور المعدل لكل من حجم الشركة والروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي.

لذا استهدفت هذه الدراسة استكشاف العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي. بالإضافة إلى اختبار تأثير كل من حجم الشركة، والروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على هذه العلاقة. واعتمدت الدراسة على بيانات عينة من (82) شركة غير مالية مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من (2016- 2021) بإجمالي مشاهدات بلغ (488) شركة- سنة. وتم استخدام برنامج (STATA) في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين استراتيجية ريادة التكلفة وممارسات التجنب الضريبي، بما يعني زيادة ممارسات التجنب الضريبي في الشركات التي تتبنى استراتيجية ريادة التكلفة. كما **توصلت نتائج الدراسة** إلى أن لحجم الشركة تأثير منظم على العلاقة بين استراتيجية تمييز المنتجات، حيث يتفاعل مع استراتيجية تمييز المنتجات للتأثير عكسياً على

ممارسات التجنب الضريبي، **وأظهرت النتائج** أيضاً وجود تأثيرمنظم للروابط السياسية من خلال نسبة الملكية الحكومية على العلاقة بين استراتيجية تمييزالمنتجات وممارسات التجنب الضريبي، حيث تتفاعل نسبة الملكية الحكومية مع استراتيجية تمييز المنتجات للتأثير طردياً على ممارسات التجنب الضريبي.

وكتحليل اضافي قام الباحث باختبار الدور المعدل لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي. **وقد جاءت النتائج** لتبين وجود أثر سالب معنوي للتفاعل بين (حجم مجلس الإدارة واستراتيجية ريادة التكلفة) على معدل الضريبة الفعلي، كمقياس عكسي لممارسات التجنب الضريبي، بما يعني زيادة ممارسات التجنب الضريبي في الشركات التي تبنت استراتيجية ريادة التكلفة وبها حجم مجلس إدارة مرتفع. بينما يوجد أثر موجب معنوي للتفاعل بين استقلالية مجلس الإدارة واستراتيجية تمييز المنتجات على معدل الضريبة الفعلي، كمقياس عكسي لممارسات التجنب الضريبي. بما يعني نقص ممارسات التجنب الضريبي في الشركات التي تبنت استراتيجية تمييز المنتجات وبها مستوى عالي من استقلالية مجلس الإدارة، أي أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس يعمل كآلية رقابية نحو تخفيض ممارسات التجنب الضريبي المطلوبة لتحقيق أهداف النمو والإبتكار والتطوير من جانب متبني استراتيجية تمييز المنتجات.

واستناداً إلى ذلك توصي الدراسة بتوجيه الشركات لتعزيز استراتيجياتها التنافسية، بالإضافة إلى ضرورة إدراك المستثمرين والمحللين الماليين لأهمية الاستراتيجية التنافسية للشركة لما لها من تأثير على قرارات وتقديرات المحللين الماليين بشأن قدرة الشركة على الإبتكار والتطوير في المستقبل.

وتسهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي من خلال تقديمها لأدلة عملية من البيئة المصرية كأحد الإقتصادات الناشئة حول العلاقة بين الاستراتيجية التنافسية وممارسات التجنب الضريبي، مما 'يسهم في تفسير الجدل المثار بشأنها.

5.2. الدراسات المستقبلية

فى ضوء ما توصل إليه البحث الحالى من نتائج، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التى **يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية**، يتمثل أهمها فيما يلى:

- دراسة واختبار أثر المسئولية الإجتماعية للشركات على العلاقة بين استراتيجية الأعمال والتجنب الضريبي.

- دراسة واختبار أثر استراتيجية الأعمال على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وأداء الشركات.
- دراسة واختبار أثر الاستراتيجية التنافسية على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار أثر حوكمة مجلس الإدارة على العلاقة بين استراتيجية الأعمال وفترة اصدار تقرير المراجعة.
- دراسة واختبار أثر جودة المراجعة على العلاقة بين استراتيجية الأعمال وأتخاذ قرارات محفوفة بالمخاطرة.
- دراسة واختبار أثر أستراتيجية الأعمال على أتعاب المراجعة ونوع رأي مراجع الحسابات، والمخالفات في التقارير المالية.
- دراسة واختبار أثر خصائص المدير التنفيذي على العلاقة بين أستراتيجية الأعمال وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار أثر المقدرة الإدارية على العلاقة بين أستراتيجية الأعمال وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار العلاقة بين استراتيجية تمييز المنتجات وجودة التقارير المالية.
- دراسة واختبار أثر عدم اتساق استراتيجية الشركة مع استراتيجية الصناعة على التحفظ المحاسبي.
- دراسة واختبار الدور الوسيط للقيود المالية في العلاقة بين استراتيجية الأعمال وجودة الإفصاح.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- أبو العز، محمد السعيد. (2021). ***تحليل القوائم المالية- مدخل معاصر***. كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- أبو العز، محمد السعيد. (2022). ***مناهج وطرق البحث في العلوم الإجتماعية- مع تطبيقات في المحاسبة والإدارة والإقتصاد***. كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- أبو زيد، عيد محمود. (2020). أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 9(2)، 224- 274.
- أبو سالم، سيد سالم محمد. (2020). العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية؟ دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. ***مجلة الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24 (2)، 1- 40.
- الإسداوي، مصطفى السيد مصطفى على؛ سليم، أيمن عطوه عزازي. (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على التجنب الضريبي: دراسة اختبارية في البيئة المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 3(2)، 76- 125.
- الباز، ماجد مصطفى علي. (2021). أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي، وإنعكاسه على قيمة الشركة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 1، 541- 602.
- الجيوشي، أميمة رزق؛ أبو العنين، نسمة محمود. (2022). دراسة أثر جودة الرقابة الداخلية على أنشطة التجنب الضريبي في البيئة المصرية- دراسة تطبيقية. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 4(1)، 85- 159.
- الركايبي، محمد عبدالسلام. (2022). أثر أنماط هيكل الملكية علي سلوك التجنب الضريبي– دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية***

للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(1)، 463- 512.

- المر، نورهان علي محمد. (2022). قياس أثر ممارسات التجنب الضريبي على تكلفة الديون في ضوء حوكمة الشركات دراسة تطبيقيه على البيئة المصرية، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 4(2)، 155- 273.
- النجار، سامح محمد أمين. (2020). دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2(1)، 846- 931.
- النجار، سامح محمد أمين؛ أحمد، أحمد سعيد عبدالعظيم. (2021). قياس أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 3(4)، 350- 427.
- حشاد، طارق محمد عمر. (2021). قياس أثر التجنب الضريبي للشركات على تكلفة حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة دراسة عملية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة اختبارية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5(1)، 1-72.
- حمودة، محمد صابر حمودة السيد. (2021). أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبى وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية. ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 43(4)، 9- 92.
- خميس، حسن كامل فرج؛ عبد الباقي، حسين سيد حسن. (2022). أثر التجنب الضريبي على تكلفة الإقتراض في ظل الملكية المؤسسية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية). ***مجلة التجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، 42(4)، 83- 170.
- زلط، علاء عاشورعبدالله؛ حشاد، طارق محمد عمر. (2023). أثر استراتيجية أعمال الشركة وميول المستثمرين على ممارسات التجنب الضريبي: الدور المعدل لتنوع مجلس الإدارة- دليل تطبيقي من البيئة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 7(3)، 141- 212.

- طنطاوي، سعاد موسى. (2022). أثر المقدرة الإدارية على العلاقة بين التجنب الضريبي وخطر انهيار أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(2): 77- 136.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود؛ محمود، وائل حسين محمد؛ عبدالكريم، سرور، عبير عبدالكريم إبراهيم. (2023). أثر تغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة حلوان، 37(2)، 635- 714.
- عرفات، إبراهيم زكريا. (2022). أثر خصائص المراجعة الخارجية على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة***، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، 8(13)، 388- 426.
- عفيفي، هلال عبدالفتاح. (2015). أثر حوكمة مجلس الإدارة على الإحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية. ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 39(4): 59- 117.
- علوان، محمد فؤاد محمد؛ بركات، محمد خالد سعيد. (2024). أثر الملكية الحكومية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي. ***مجلة البحوث التجارية***، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 46(1)، 539- 582.
- عنانى، محمد عبدالسميع. (2011). ***التحليل القياسى والاحصائى للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS***، **الطبعة الثالثة**. كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- عيسى، عارف محمود كامل. (2015). قياس أثر حوكمة الشركات على ممارسات التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية. ***مجلة البحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2(2)، 181- 220.
- عيسى، عارف محمود كامل. (2023). قياس أثر خصائص مجلس الإدارة على العلاقة بين استراتيجية الأعمال وتوقيت صدور التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية- دراسة عملية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 12(1)، 42- 82.
- فهمي، أحمد محمد شوقي محمد.(2022). أثر ممارسات التجنب الضريبي على كفاءة الاستثمار في ظل التدفقات النقدية الحرة كمتغير معدل دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(1)، 1-52.

- فودة، السيد أحمد محمود. (2022). أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية. ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 9(4)، 225-324.
- محمد، محمد محمود سليمان؛ القزاز، السيد جمال محمد. (2024). التجنب الضريبي والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية: هل هناك تأثير للمراجعة المشتركة؟ (دراسة إمبريقية). ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 6(1)، 1-60.
- محمد، محمد محمود سليمان؛ بغدادي، أحمد بغدادي أحمد. (2019). العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة: دراسة اختبارية. ***مجلة الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(3): 1-61.
- محمد، هاجر عبدالرحمن عبدالفتاح. (2023). تأثير جودة المراجعة وخصائص مجلس الإدارة وعدم اليقين البيئي على أنشطة التجنب الضريبي للشركات: دليل من بيئة الأعمال المصرية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات المصرية***. كلية التجارة، جامعة بني سويف، 3، 72- 112.
- مرقص، فوزي عبد الباقي. (2022). أثر التخصص القطاعي وحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة اختبارية. ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، (1): 276-362.
- موسى، بوسي حمدي حسن. (2020). أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(3)، 1- 70.
- يوسف، أيمن يوسف محمود. (2019). أثر تركز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(4): 1-68.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

- Abbas, N., Seemab, K., Waheed, A., and Hussain, S, (2020), The Impact of Firm Life cycle on the Corporate Tax Avoidance Strategies. ***Foundation University Journal of Business and Economics***, 3 (2): 28-50.
- Afza, T., & Ahmed, N. (2017). Capital structure, business strategy and firm's performance: Evidence from Pakistan. ***European Online Journal of Natural and Social Sciences***, *6*(2), 302-328.
- Akbar, F. S., & Meiryani, M. (2023). The Effect of Business Strategies and Environmental Uncertainty on Tax Avoidance in Manufacturing Companies in Indonesia. ***International Journal of Economics, Business and Accounting Research (IJEBAR)***, *7* (1), 51-65.
- Al-Hadi, A., Taylor, G., & Richardson, G. (2022). Are corruption and corporate tax avoidance in the United States related?. ***Review of Accounting Studies***, *27*(1), 344-389.
- Alkurdi, A., & Mardini, G. H. (2020). The impact of ownership structure and the board of directors' composition on tax avoidance strategies: Empirical evidence from Jordan. ***Journal of Financial Reporting and Accounting***, 18(4), 795–812. doi: 10.1108/JFRA-01-2020-0001.
- Al-Rdaydeh, M. (2018). Moderating effect of competitive strategies on the relation between financial leverage and firm performance: Evidence from Jordan. ***Business and Economic Horizons***, *14*(3), 626-641.
- Arieftiara, D., Utama, S., Wardhani, R., & Rahayu, N. (2015). Analisis Pengaruh Strategi Bisnis Terhadap Penghindaran Pajak, Bukti Empiris Di Indonesia**.** ***Simposium Nasional Akuntansi***, 18.
- Ariff, A., Wan Ismail, W. A., Kamarudin, K. A., & Mohd Suffian, M. T. (2023). Financial distress and tax avoidance: the moderating effect of the COVID-19 pandemic. ***Asian Journal of Accounting Research***, *8*(3), 279-292.
- Armstrong, C. S., Blouin, J. L., Jagolinzer, A. D., & Larcker, D. F. (2015). Corporate governance, incentives, and tax avoidance. ***Journal of accounting and Economics***, *60*(1), 1-17.

- Badertscher, B. A., Katz, S. H., and Rego, S. O. (2013). The separation of ownership and control and corporate tax avoidance. ***Journal of Accounting and Economics***, 56, 228–250
- Balakrishnan, K., Blouin, J. L., & Guay, W. R. (2019). Tax aggressiveness and corporate transparency. ***Accounting Review***, 94(1), 45–69. doi: 10.2308/accr-52130.
- Barney, J.B. & Hesterley, W.S. (2006). ***Strategic management and competitive advantage- Concepts***. Pearson Prentice Hall: New Jersey.
- Barney, J.B. (2002). ***Gaining and sustaining competitive advantage***. Prentice Hall: New Jersey, Second edition.
- Bentley, K. A., Omer, T. C., & Sharp, N. Y. (2013). Business strategy, audit fees and financial reporting irregularities. ***Contemporary Accounting Research***, *30*(2), 780-817.
- Bentley-Goode, K.A., Newton, N.J. & Thompson, A.M. (2017) Business strategy, internal control over financial reporting, and audit reporting quality. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 36(4), 49–69.
- Bentley-Goode, K.A., Omer, T.C. & Twedt, B.J. (2019) Does business strategy impact a firm's information environment? ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 34(4), 563–587.
- Bimo, I. D., Prasetyo, C. Y., & Susilandari, C. A. (2019). The effect of internal control on tax avoidance: The case of Indonesia. ***Journal of Economics and Development,*** 21(2), 131–143.
- Blaufus, K., M€ohlmann, A., & Schw€abe, A. N. (2019). Stock price reactions to news about corporate tax avoidance and evasion. ***Journal of Economic Psychology,*** 72, 278–292.
- Bradshaw, M., Liao, G. and Ma, M. (2019). Agency costs and tax planning when the government is a major shareholder. ***Journal of Accounting and Economics***, 67، 255- 277.
- Cahyaningrum, L. V., & Puspitosari, I. (2024, January). The effect of business strategy and financial distress on tax avoidance in consumer non-cyclical companies. **In *Proceeding International Conference on Accounting and Finance* (pp. 286-293).**

- Chan, K. H., Mo, P. L., & Zhou, A. Y. (2013). Government ownership, corporate governance and tax aggressiveness: evidence from China. ***Accounting & Finance***, *53*(4), 1029-1051.
- Chen, L., Hu, F., Krishnan, A. & Li, L.Z. (2022) Business strategy, financial reporting violations, and audit pricing in an emerging market –evidence from China. ***Journal of International Accounting Research***, *21(3),* 47–72.
- Chen, Y., & Jermias, J. (2014). Business strategy, executive compensation and firm performance. ***Accounting & Finance***, *54*(1), 113-134.
- Chen, Y., Eshleman, J.D. & Soileau, J.S. (2017) Business strategy and auditor reporting. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 36(2), 63–86.
- Cheng, C.S.A., Huang, H.H., Li, Y., & Stanfield, J., (2012). The effect of hedge fund activism on corporate tax avoidance. ***The Accounting Review***, *87*(5), 1493–1526.
- Chenhall, R.H., Langfield-Smith, K. (1998). The relationship between strategic priorities, management techniques, and management accounting: an empirical investigation using a system approach. ***Accounting, Organizations and Society***, 23 (3), 243–264.
- Chow, T., Ke, B., Yuan H. and Zhang Y. (2022). Government ownership and corporate tax evasion: Evidence from China. ***Electronic copy, available at: https://ssrn.com/abstract=3160421***
- Chua, T. L., Cortez, M. M., & Uy, H. D. (2023). Impact of business strategies on tax avoidance of publicly listed companies (PLCs) in the Philippines: The moderating role of corporate governance. ***Retrieved from https://animorepository.dlsu.edu.ph/etdb_acc/68***
- Conyon, M. J., He, L., & Zhou, X. (2015). Star CEOs or political connections? Evidence from China's publicly traded firms. ***Journal of Business Finance and Accounting,*** 42(3-4), 412–443.
- Correia, M. M. (2014). Political connections and SEC enforcement. ***Journal of accounting and Economics,*** *57*(2-3), 241-262.
- Cronshaw, M., Davis, E. and Kay, J. (1994). On being stuck in the middle or good food costs less at Sainsburys. ***British Journal of Management,*** 5(1), 19-32.

- Davis, A.K., Guenther, D.A., Krull, L.K. and Williams, B.M. (2016). Do socially responsible firms pay more taxes?. ***The Accounting Review***, 91(1)، 47-68.
- Dhamara, G. P., & Violita, E. S. (2018). The Influence Of Financial Distress And Independence Of Board Of Commissioners On Tax Aggressiveness. ***Advances in Economics, Business and Management Research***,*55*(6), 81-86.`
- Duhoon, A., & Singh, M. (2023). Corporate tax avoidance: a systematic literature review and future research directions. ***LBS Journal of Management & Research***, 21(2), 197-217.
- Dyreng, S. D., Hanlon, M., & Maydew, E. L. (2010). The effects of executives on corporate tax avoidance. ***The Accounting Review***, *85*(4), 1163-1189.
- Egbunike, F. C., Gunardi, A., Ugochukwu, U., and Hermawan, A., (2021), Internal Corporate Governance Mechanisms and Corporate Tax Avoidance in Nigeria: A Quantile Regression Approach. ***Jurnal Ilmiah Akuntansi Dan Bisnis***, 16(1)،1- 20.
- Eissa, A. M., & Eliwa, Y. (2021). The effect of political connections on firm performance: evidence from Egypt. ***Asian Review of Accounting***, 29(3), 362-382.
- Fama, E.F. & Jensen, M.C. (1983). Separation of Ownership and Control. ***Journal of Law and Economics***, 26(2), 301-325.
- Fan, H., & Chen, L. (2022). Political connections, business strategy and tax aggressiveness: evidence from China**.** ***China Accounting and Finance Review***, *25*(2), 125-144.
- Farooq, U., Ashraf, A. A., & Ahmad, N. (2014). Investigating the moderating role of firm strategy in the relationship between leverage and performance. ***Middle-East Journal of Scientific Research***, *21*(2), 341-346.
- Fernández-Rodríguez, E., García-Fernández, R., & Martínez-Arias, A. (2021). Business and institutional determinants of Effective Tax Rate in emerging economies. ***Economic Modelling***, *94*, 692-702.
- Fralich, R., & Fan, H. (2018). Legislative political connections and CEO compensation in China. ***Asian Business and Management***, 17(2), 112-139.

- Frank, M. M., Lynch, L. J., and Rego, S. O. (2009). Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting. ***The Accounting Review***,84(2), 467-496.
- Fu, J., Shimamoto, D., & Todo, Y. (2017). Can firms with political connections borrow more than those without? Evidence from firm-level data for Indonesia. ***Journal of Asian Economics***, *52*, 45-55.
- Gani, L., & Jermias, J. (2006). Investigating the effect of board independence on performance across different strategies. ***The international journal of accounting***, *41*(3), 295-314.
- Gao, L. (2022). Accountant CFOs and corporate tax avoidance. ***Journal of Corporate Accounting & Finance***, *33*(1), 164-184.
- Ha, N. T. T., and Quyen, P. G, (2017), The relationship between state ownership and tax avoidance level: empirical evidence from Vietnamese firms. ***Journal of Asian Business Strategy***, 7(1): 1-12.
- Habib, A. & Hasan, M.M. (2020) Business strategies and annual report readability. ***Accounting & Finance***, 60(3), 2513–2547
- Hamdiah, H., Tjahjono, M. E. S., Bastian, E., & Soleha, N. (2024). Does Environmental Uncertainty Play Moderating Role in Relation Between Business Strategy and Tax Avoidance**. *Journal of Governance, Taxation and Auditing***, *2*(4), 291-304.
- Haniffa, R., & Hudaib, M. (2006). Corporate governance structure and performance of Malaysian listed companies. ***Journal of Business Finance & Accounting***, *33*(7-8), 1034-1062.
- Hanlon, M., & Slemrod, J. (2009). What does tax aggressiveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement. ***Journal of Public Economics***, 93(1-2), 126–141.
- Hansen, R. T., (2015), Corporate social responsibility and tax avoidance in Sub-Saharan Africa: a case study of the beverage manufacturing sector. ***Available at https://core.ac.uk/download/pdf/43031919.pdf***

- Higgins, D., Omer, T. C., & Phillips, J. D. (2015). The influence of a firm's business strategy on its tax aggressiveness. ***Contemporary Accounting Research,*** *32*(2), 674-702.
- Hoseini, M., Safari Gerayli, M., & Valiyan, H. (2019). Demographic characteristics of the board of directors' structure and tax avoidance: Evidence from Tehran Stock Exchange. ***International Journal of Social Economics***, 46(2), 199–212.
- Hsieh, C.C., Ma, Z. & Novoselov, K.E. (2019) Accounting conservatism, business strategy, and ambiguity. ***Accounting, Organizations and Society***, 74, 41–55.
- Husnain, M., Ahmad, M., & Hashmi, A. M. (2021). Analyzing the Moderating role of Board Structure in Relation between Tax Avoidance and Business Strategy: New Insight from Emerging Economy. ***Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies***, *7*(3), 623-635.
- Ihsan, M., & Mustikasari, E. (2018). The effect of strategy business on tax aggressiveness. **In** ***Journal of Contemporary Accounting and Economics Symposium***, 416-421.
- Ittner, C. D., Larcker, D. F., & Rajan, M. V. (1997). The choice of performance measures in annual bonus contracts. ***Accounting Review***, 231–255.
- Jarboui, A., Kachouri Ben Saad, M., & Riguen, R. (2020). Tax avoidance: do board gender diversity and sustainability performance make a difference?. ***Journal of Financial Crime***, 27(4), 1389–1408
- Jermias, J. (2008). The relative influence of competitive intensity and business strategy on the relationship between financial leverage and performance. ***The British Accounting Review***, 40(1), 71-86.
- Kasim, F. M., & Saad, N. (2019). Determinants of corporate tax avoidance strategies among multinational corporations in Malaysia. ***International Journal of Public Policy and Administration Research***, *6*(2), 74-81.
- Kerr, J. N., Price, R., Román, F. J., & Romney, M. A. (2024). Corporate governance and tax avoidance: Evidence from governance reform. ***Journal of Accounting and Public Policy***, *47*, 107232.

- Khurana, I. K., Moser, W. J., & Raman, K. K. (2018). Tax avoidance, managerial ability, and investment efficiency. ***Abacus***, *54*(4), 547-575.
- Kiel, G. C., & Nicholson, G. J. (2003). Board composition and corporate performance: How the Australian experience informs contrasting theories of corporate governance. ***Corporate governance: an international review***, *11*(3), 189-205.
- Kim, E., Nam, D. and Stimpert, J.L. (2004). The applicability of Porter's generic strategies in the digital age: assumptions, conjectures, and suggestions. ***Journal of Management***, 30, 569-90.
- Kim, J. H., & Im, C. C. (2017). The study on the effect and determinants of small-and medium-sized entities conducting tax avoidance. ***Journal of Applied Business Research***, *33*(2), 375-390.
- Kim, C. and Zhang, L.(2016). "Corporate political connections and tax aggressiveness". ***Contemporary Accounting Research,*** 33: 78–114.
- Kong, D., Yang, X., Liu, C., & Yang, W. (2020). Business strategy and firm efforts on environmental protection: Evidence from China. ***Business Strategy and the Environment***, 29(2), 445–464.
- Kovermann, J., and Velte, P., (2019), The impact of corporate governance on corporate tax avoidance literature review. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,*** 36، 1-29.
- Kubick, T. R., & Lockhart, G. B. (2016). Do external labor market incentives motivate CEOs to adopt more aggressive corporate tax reporting preferences?. ***Journal of Corporate Finance***, 36, 255–277.
- Li, H., Meng, L., Wang, Q., & Zhou, L.-A. (2008). Political connections, financing and firm performance: Evidence from Chinese private firms. ***Journal of Development Economics***, 87(2), 283–299.
- Li, W., Lu, Y., & Li, W. (2019). Does CSR action provide insurance-like protection to tax-avoiding firms? Evidence from China. ***Sustainability (Switzerland),*** 11(19). doi: 10.3390/su11195297.

- Lie, E. (2000). Excess funds and agency problems: an empirical study of incremental cash disbursements. ***The Review of Financial Studies***, 13(1), 219-248.
- Lim, E.K., Chalmers, K. & Hanlon, D. (2018). The influence of business strategy on annual report readability. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 37(1), 65–81
- Lynn, T.A. (1994). Learning from competition. ***Journal of Accountancy February***, 43–46.
- Madan, L., & Bhasin, M. (2016). Accounting manipulations in corporate financial reports. ***International Journal of Management Sciences and Business Research***, 5(11), 22–45.
- Maniora, J. (2018). Mismanagement of sustainability: What business strategy makes the difference? Empirical evidence from the USA. ***Journal of Business Ethics***, 152(4), 931–947.
- Maulana., Marwa, T., & Wahyudi, T. (2018). The Effect of Transfer Pricing, Capital Intensity and Financial Distress on Tax Avoidance with Firm Size as Moderating Variables. ***Modern Economics***, *11*, 122-128.
- McClure, R., Lanis, R., Wells, P., & Govendir, B. (2018). The impact of dividend imputation on corporate tax avoidance: The case of shareholder value. ***Journal of Corporate Finance***, *48*, 492-514.
- Miles, R. E., & Snow, C. C. (1978). ***Organizational strategy, structure and process***. New York: McGraw-Hill.
- Miles, R. E., & Snow, C. C. (2003). ***Organizational strategy, structure, and process***. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Mocanu, M., Constantin, S. B., and Răileanu, V., (2021), Determinants of tax avoidance–evidence on profit tax-paying companies in Romania. ***Economic Research-Ekonomska Istraživanja***, 34(1)، 2013-2033.
- Navissi, F., Sridharan, V., Khedmati, M., Lim, E. K., & Evdokimov, E. (2017). Business strategy, over- (under-) investment, and managerial compensation. ***Journal of Management Accounting Research***, 29(2), 63–86.

- Nengzih (2018). Determinants of Corporate Tax Avoidance: Survey on Indonesia's Public Listed Company. ***International Journal of Economics, Business and Management Research***, 2(2)،133-145.
- Nurlis, S. (2023). Business Strategy, Financial Distress, and Tax Avoidance: Does Sales Growth Play a Moderating Role?. ***Interdisciplinary Journal of Educational Practice (IJEP),*** 10(1), 11-21.
- Oats, L., and Tuck, P. (2019). Corporate tax avoidance: is tax transparency the solution?. ***Accounting and Business Research***, 49(5), 565-583.
- Park, J., Ko, C. Y., Jung, H., and Lee, Y. S. (2016), Managerial ability and tax avoidance: evidence from Korea, Asia-Pacific. ***Journal of Accounting and Economics***, 23(4)، 449-477.
- Parker, B. & Helms, M.M. (1992). Generic strategies and firm performance in a declining industry. ***Management International Review***, *32(1),* 23-39.
- Porter, M.E. (1980). ***Competitive Strategy***. Free Press, New York.
- Porter, M.E. (1985). ***Competitive Advantage***. Free Press, New York.
- Rego, S. O., & Wilson, R. (2012). Equity risk incentives and corporate tax aggressiveness. ***Journal of Accounting Research***, *50*(3), 775-810.
- Robinson, K.C., Mcdougall, P.P. (2001). Entry barriers and new venture performance: a comparison of universal and contingency approaches. ***Strategic Management Journal***, 22, 659–685.
- Sadjiarto, Arja, Hartanto, Sylvia, Natalia, and Octaviana, Stephani. (2020), Analysis of the Effect of Business Strategy and Financial Distress on Tax Avoidance. ***In: Journal of Economics and Business***, 3(1), 238-246.
- Sani, A. U. A., Latif, R. A., & Al-Dhamari, R. (2021). Corporate board monitoring, political connection and real earnings management practice in Nigeria. ***Afro-Asian Journal of Finance and Accounting***, *11*(3), 423-446.
- Septiani, D. H., & Nugraha, T. H. (2022). Directors diversity, business strategy, sales growth on tax avoidance. ***JURNAL ASET (AKUNTANSI RISET)***, *14 (1)*, 145- 158.

- Shen, H., Liu, R., Xiong, H., Hou, F., and Tang, X. (2021), Economic policy uncertainty and stock price synchronicity: Evidence from China. ***Pacific-Basin Finance Journal***, 65، 1-14.
- Singh, P., Agarwal, N.C. (2002). The effects of firm strategy on the level and structure of executive compensation. ***Canadian Journal of Administrative Sciences***, 19 (1), 42–56.
- Sukarno, R. S., Firmansyah, A., Jadi, P. H., Fasita, E., Febrian, W., and Sismanyudi, D., (2022), Financial Reporting Quality, Tax Avoidance, Debt Maturity, and Investment Efficiency: The Moderating Role of Corporate Social Responsibility Disclosure. ***Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis***, 9 (1): 51-72.
- Susanto, Y. K., Pirzada, K., & Adrianne, S. (2019). Is tax aggressiveness an indicator of earnings management?. ***Polish Journal of Management Studies***, 20(2), 516–527.
- Taufik, M., and Novita, E. N. (2022), Does Cllmb Peak Of Tax Avoidance From CSR And Company Characteristics? Study In Indonesia. ***Jurnal Magister Akuntansi Trisakti***, 9 (1): 15-36.
- Tee, C. M., Lee, M. Y., & Majid, A. (2021). Heterogeneous political connections and stock price crash risk: Evidence from Malaysia. ***Journal of Behavioral and Experimental Finance***, *31*, 100552.
- Wahyono, B. (2021). Dataset on political connections, Sharia, and abnormal returns surrounding M&A announcement in the Indonesian stock market. ***Data in Brief***, *38* (2), 107-378.
- Wahyuni, L., Fahada, R., & Atmaja, B. (2017). The Effect of Business Strategy, Leverage, Profitability and Sales Growth on Tax Avoidance. ***Indonesian Management and Accounting Research***, *16*(2), 67-80.
- Watts, R. L., and Zimmerman, J. L. (1978). Towards a positive theory of the determination of accounting standards. ***Accounting Review***, 54 (2): 112-134.
- Watts, R., and Zimmerman, J. (1986). ***Positive Accounting Theory***, First edition, Upper Saddle River (New Jersey): Prentice Hall

- Weber, V. & Müßig, A. (2022) The effect of business strategy on risk disclosure. ***Accounting in Europe***, 19(1), 190–225.
- Wisesa, P., Dewi, F. G., & Dharma, F. (2023, December). Do Business Strategy Affects To Tax Avoidance While Pandemic Covid-19?. ***In ICEBE 2023: Proceedings of the 6th International Conference of Economics, Business, and Entrepreneurship, ICEBE 2023, 13-14 September 2023, Bandar Lampung, Indonesia*** **(p. 441). European Alliance for Innovation.**
- Xie, B., Davidson III, W. N., & DaDalt, P. J. (2003). Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee. ***Journal of corporate finance***, *9*(3), 295-316.
- Yuan, Y., Lu, L. Y., Tian, G., & Yu, Y. (2018). Business strategy and corporate social responsibility. ***Journal of Business Ethics***, 1–19.
- Zaqeeba, N., & Iskandar, T. M. (2020). Mediating effect of tax management on the relationship between board of directors characteristics and firm performance. ***Journal of Information and Knowledge Management***, 19(1). doi: 10.1142/S0219649220400225.
- Zemzem, A., & Ftouhi, K. (2013). The effects of board of directors' characteristics on tax aggressiveness. ***Research Journal of Finance and Accounting***, 4(4), 140–147.
- Zeng, T. (2016). Corporate social responsibility, tax aggressiveness and firm market value. ***Accounting Perspectives***, 15 (1)،7-30.
- Zhang, C., Cheong, K. C., and Rasiah, R. (2016), Corporate tax avoidance and performance: Evidence from China's listed companies. ***Institutions and Economies***، 8 (2): 61-83.
- Zhang, X., Husnain, M., Yang, H., Ullah, S., Abbas, J., & Zhang, R. (2022). Corporate business strategy and tax avoidance culture: Moderating role of gender diversity in an emerging economy. ***Frontiers in Psychology***, *13*, 827553.

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء شركات عينة البحث

القطاع والشركات		القطاع والشركات		القطاع والشركات	
الموارد الأساسية		29	بالم هيلز للتعمير	57	المصرية للدواجن
1	العربية للألومنيوم	30	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية	58	المنصورة للدواجن
2	العز الدخيلة للصلب	31	القاهرة للاسكان والتعمير	59	مطاحن مصر العليا
3	حديد عز	32	المتحدة للإسكان والتعمير	60	مصر للزيوت والصابون
4	مصر للألومنيوم	33	مدينة نصر للإسكان والتعمير	61	مطاحن شرق الدلتا
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات		34	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	62	مطاحن مصر الوسطى
5	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	35	زهراء المعادي للإسكان والتعمير	63	العربية لمنتجات الألبان
6	الأهرام للطباعة والتغليف	الموزعون وتجارة التجزئة		64	مطاحن ومخابز الإسكندرية
7	دلتا للطباعة والتغليف	36	أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة	65	مطاحن وسط وغرب الدلتا
8	الشروق الحديثة للطباعة والتغليف	37	العامة للصوامع والتخزين	66	مطاحن ومخابز شمال القاهرة
9	الصناعات الهندسية المعمارية	38	القاهرة للخدمات التعليمية	التشييد والبناء	
10	العربية للصناعات الهندسية	**39**	مصر للأسواق الحرة	67	المصرية لتطوير صناعة البناء
11	القناة للتوكيلات الملاحية	الكيماويات		68	دلتا للإنشاء والتعمير
12	الكابلات الكهربائية المصرية	40	أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	69	اكرو مصر للشدات والسقلات المعدنية
13	المصرية لخدمات النقل والتجارة	41	الصناعات الكيماوية المصرية	70	مصر للأسمنت قنا
14	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	42	المالية والصناعية المصرية	71	روبكس لتصنيع البلاستيك
15	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة	43	مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)	72	الجيزة العامة للمقاولات
الأدوية		44	سيدى كرير للبتروكيماويات	73	مصر بني سويف للأسمنت
16	الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	45	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	74	العربية للخزف – أراسمكو
17	المركز الطبى الجديد الإسكندرية	46	مصر لصناعة الكيماويات	75	العربية للمحابس
18	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	منتجات منزلية وشخصية		76	العز للسيراميك والبورسلين
19	القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية	47	العربية لحليج الأقطان	السياحة والترفيه	
20	النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	48	الشرقية للدخان	77	أوراسكوم للفنادق والتنمية
21	جلاكسو سميثكلاين	49	النساجون الشرقيون للسجاد	78	بيراميزا للفنادق والقرى السياحية
22	مستشفى النزهة الدولى	50	النصر للملابس والمنسوجات	التكنولوجيا	
23	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	51	جولدن تكس للأصواف	79	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
24	المصرية الدولية للصناعات الدوائية	52	دايس للملابس الجاهزة	الإتصالات	
25	أكتوبر فارما	الأغذية والمشروبات		80	المصرية للاتصالات
العقارات		53	الإسماعيلية مصر للدواجن	الغاز والبترول	
26	التعمير والإستشارات الهندسية	54	الدلتا للسكر	81	الاسكندرية للزيوت المعدنية-اموك
27	السادس من أكتوبر للتنمية	55	الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية	المرافق	
28	الشمس للإسكان والتعمير	56	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	82	غاز مصر

The Relationship between Competitive Strategy and Tax Avoidance Practices from an Accounting Perspective: The Moderating Role of Firm Size and Political Connections

An empirical study on Egyptian non-financial joint-stock companies

Abstract

This study aimed to explore the relationship between competitive strategy and tax avoidance practices from an accounting perspective. In addition to testing the impact of both firm size and political connections through the percentage of government ownership on this relationship. The study relied on data from a sample of 82 non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from (2016-2021) with a total of 488 company-year observations. The (STATA) program was used to analyze the data and test the study hypotheses. The study found a significant negative relationship between cost leadership strategy and tax avoidance practices, which means an increase in tax avoidance practices in companies that adopt a cost leadership strategy. The study results also found that the size of the company has a moderating effect on the relationship between the product differentiation strategy and tax avoidance practices, as it interacts with the product differentiation strategy to inversely affect tax avoidance practices. The results also showed a moderating effect of political connections through the percentage of government ownership on the relationship between the product differentiation strategy and tax avoidance practices, as the percentage of government ownership interacts with the product differentiation strategy to directly affect tax avoidance practices.

Based on this, the study recommends directing companies to enhance their competitive strategies, in addition to the need for investors and financial analysts to realize the importance of the company's competitive

strategy because of its impact on the decisions and estimates of financial analysts regarding the company's ability to innovate and develop in the future. This study contributes to the accounting literature by providing practical evidence from the Egyptian environment as one of the emerging economies on the relationship between competitive strategy and tax avoidance practices, which contributes to explaining the controversy raised about it.

Keywords: *Cost leadership Strategy, Product Differentiation Strategy, Tax Avoidance Practices, Company Size, Political Connections.*